الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان _القنطرة_ بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب (ة):

- حرزلي حفيظة
- طرشي إلهام

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- أ.د كردودي سهام

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- بوسكار ربيعة	- أستاذة محاضرة أ	رئيسا	بسكرة
- كردودي سهام	- أستاذة	مقررا	بسكرة
- بن رحمون سليم	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان – بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب (ة):

- حرزلي حفيظة
- طرشي إلهام

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- أ.د كردودي سهام

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- بوسكار ربيعة	- أستاذة محاضرة أ	رئيسا	بسكرة
- كردودي سهام	- أستاذة	مقررا	بسكرة
- بن رحمون سليم	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

شكر وعرفان

قال الله تعالى:﴿فَتَبَسَمَ ضَاحكًا من قَولهَا وقَالَ رَب أَوزعني أن أشكُر نعمتكَ التي أَنعمتَ عليَ وعلى والدي وأن أعمل صالحًا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادكَ الصَالحين﴾

سورة النمل الآية 19.

الحمد لله ربي العالمين، والشكر لجلاله سبحانه وتعالى الذي أعاننا على إنجاز هذه المذكرة، اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد وبعد:

يسعدنا أن نتقدم بأسمى التقدير وجزيل الشكر إلى موجهتنا ومرشدتنا الأستاذة القديرة والمشرفة على هذا البحث كردودي سهام.

وإلى كل أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة وخاصة لجنة المناقشة التي ستشرف على هذا البحث.

وتحية خاصة لجميع من ساعدنا من بعيد أو قريب

إهداء

إلى من لونت عمري بجمالها وحنانها، وعجز اللسان عن وصف جميلها، وسهرت وضحت براحتها حتى تراني مرتاحة، وشملتني بعطفها ورعايتها:"أمي الحبيبة".

إلى الذي أفنى حياته جدًا وكدًا في تربيتي وتعليمي، إلى من كان سندي الروحي ورافقني في مشواري إلى "أبي الحبيب".

إلى أخي الغالي ووسام صدري"هشام".

إلى نصفي الثاني زوجي "منير".

إلى من ذقت في كنفهم طعم السعادة: إلى إخوتي :" هالة، نهى،خولة، لمياء، هاني، هديل، هند" إلى كل الأهل والأقارب.

إلي كتاكيت العائلة:"جود، بسملة، معاذ الدين، نورسين، ميار"

إلى من قضيت معهن أحلى أيام عمري صديقاتي: "حفيظة ،لبنى، نجوى، رميسة، لبنى، فيروز، آسيا"

إلى كل الصديقات اللواتي يحبهن قلبي ولم يذكرهن لساني.

اهدي ثمرة جهدي هذه.

طرشي إلهام

إهداء

اهدي ثمرة جهدي هذه:

إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره، إلى التي بذلت جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح، إلى من أخص الله الجنة تحت قدميها وغمرتني بالحب والحنان وأشعرتني بالسعادة والأمان هي حياتي وكل قلبي أمي الحبيبة.

إلى من يتقد عزما وقوة ويتدفق حلما ويفيض كرما وينساب سماحة ويتلفظ حكمة إلى الذي أنجب فربى وطلب فلبى، أبي العزيز.

إلى أخواتي جهاد وزوجها وأولادها، وأختي أميرة.

إلى إخوتي أحمد، وأيمن، وأشرف، وإلى كل الأهل والأقارب.

إلى صديقاتي اللاتي قضيت معهم أجمل أيام مساري الجامعي: لبنى، إلهام، نجوى، عبير، شيماء، صورية، سارة، زينب، وكل صديق ورفيق درب في مختلف مراحلي الدراسية.

إلى من سكبوا النور في دربي أساتذتي الكرام بكلية العلوم الاقتصادية.

إلى كل عزيز على قلبي من قريب أو من بعيد وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بابتسامة صادقة.

إلى كل باحث يشعل شمعة ينير بها طريق العلم

حرزلي حفيظة

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة "فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية"، من خلال إظهار العلاقات الموجودة بهذا الموضوع أي بين التدقيق الداخلي والإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. حيث تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي بالإضافة إلى منهج دراسة حالة، وعلى هذا الأساس تم اختيار مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة (بسكرة) لتوفرها على المعلومات اللازمة وذلك للإجابة عن الإشكاليات المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات.

خلصت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي له فعالية كبيرة في الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال إعطاء مصداقية وموثوقية أكبر للكشوفات المالية وهذا ما يساهم في الإفصاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: تدقيق داخلي، إفصاح محاسبي، كشوفات مالية.

This research aimed to study the effectiveness of the internal Auditing "in the Disclosure of Financial statement within the Economic Association ". However, showing the relationship between the internal auditing and the disclosure accounting inside the Algerian economic association. This study has relied on the analytical method and the descriptive one in addition to a case study. That's why Ziben's mill of Qantra "Biskra" has been chosen in this research because it has the necessary information to answer the substracted question and ensure the validity of the hypotheses.

This study concluded that internal auditing has great effectiveness in disclosure accounting. Because it allows credibility and more reliability for the financial statements, which will contribute to the disclosure of accounting

Key words: **Internal auditing**, **Disclosure accounting**, **Financial statement**.

قائمة بالجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي لأهداف التدقيق	10
02	منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان –القنطرة	57
03	CNASالتي يتم التعامل معها في المؤسسة	66
04	الأجور الأربعة الأولى بالشركة لسنة 2020	68
05	نتائج السنوات الثلاث الأخيرة المحققة من طرف الشركة	69

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان	58
02	مصلحة النظافة والأمن	60
03	هيكلة دائرة الاستغلال	62

مقدمة

مقدمة:

إن التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييمية موضوعية مستقلة، تعمل على فحص ومراجعة وتقييم مختلف أنشطة العمل، حيث يساعد التدقيق الداخلي المسؤولين في الإدارة على القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، عن طريق التقييم والتوصيات والمعلومات ذات العلاقة بالأنشطة المدققة، كما يساعد التدقيق الداخلي "إذا كانت الإدارة العليا والمسؤولين في المؤسسة مؤهلين للاستفادة من ذلك" في تحقيق أهداف العمل وحماية الأصول كما يضيف قيمة، بتطبيق منهاج منظم لتقييم وتحسين إدارة المخاطر، والضبط، والحكومة.

تعتبر الكشوفات المالية منتج نهائي لعملية المحاسبة، ومن أهم وسائل توصيل المعلومات لمستخدميها، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير المتابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة، ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم لفئات المستخدمة، ومساعدتيهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل كفء، لذا على القوائم المالية أن تطابق الواقع.

وعليه فإن الأنظمة المحاسبية أصبحت تركز على أهمية الإفصاح على المعلومات المحاسبية باعتبارها الوسيلة الرئيسية للإدارة الفعالة لإيصال نتائج المحاسبة لمستخدمي لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل وبتفاعل البيئة الجزائرية تفاعلا إيجابيا مع البيئة المحاسبية الدولية. وباهتمام الأنظمة المحاسبية بالإفصاح في جميع المستويات، وبعد مرور 10 سنوات تقريبا من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر كان لابد من تقيمه فيما يخص إفصاحه عن المعلومات المحاسبية في الكشوف المالية لمستخدمي هذه الكشوف. ولهذا سنطرق في هذه الدراسة إلى الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية داخل المؤسسة الإقتصادية ؟

الأسئلة الجزئية:

1. هل يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق جودة الأداء ؟
2. هل يقوم التدقيق الداخلي بتحسين الكشوفات المالية ؟
3. هل للتدقيق الداخلي دور في إعداد الكشوفات المالية ؟
4. هل يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة الكشوفات المالية ؟

الدراسات السابقة:

- التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة الأداء في المؤسسات، الدهبي وردة، بن بيه ميمونة، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2016 – 2017 تتمثل إشكالية هذه الدراسة في: **إلى أي مدى يسهم التدقيق الداخلي في تحقيق فعالية جودة الأداء في مؤسسة سونلغاز– المديرية الجهوية للتوزيع بأدرار؟**

ومن أهم نتائج هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- التدقيق الداخلي هو عبارة عن الكيفية والأداة التي تقوم من خلالها المؤسسة بالفحص، التقييم و التأكد من أن العمليات تسير وفق الخطط المرسومة
- إن التطبيق الحسن لمعايير التدقيق الداخلي والجودة يعبر على أداء الأفراد في المؤسسة
- تعتبر جودة الأداء من أهم الوسائل التي تساعد على إستمرارية وبقاء المؤسسة في المنافسة
- نجاح أي مؤسسة يتوقف على تحسين جودة تصميم نظامها، وفاعلية التطبيق

- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، بن حمادي سمية، قسم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، 2016 – 2017 تتمثل إشكالية هذه الدراسة في: **لماذا يتم الإفصاح عن القوائم المالية؟**

ومن أهم نتائج هذه الدراسة نذكر ما يلي:

إن تطبيق المؤسسات لقواعد الإفصاح يسمح لها بالاستفادة من:

- يقدم شفافية وثقة أكبر من المعلومات المالية والمحاسبية، مما يؤدي إلى تقوية مصداقية المؤسسة بين المستثمرين.
- يمثل فرصة للمؤسسة من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالقوائم المالية

- مساهمة التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوف المالية، طرشي دنيا، طرشي شفيقة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019– 2020 تتمثل إشكالية هذه الدراسة في: **ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوف المالية**

ومن أهم نتائج هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- يساهم التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوف المالية
- تكتسي الكشوف المالية أهمية كبيرة حيث تعتبر أهم وسيلة للإفصاح المحاسبي
- ألزم المشرع الجزائري المؤسسات بإعداد أربعة كشوف مالية

مساهمة في البحث:

بالإضافة إلى محالة التطرق للنقائص التي لوحظت في الدراسات السابقة فإن مساهمة هذه الدراسة تكمن في التطرق التدقيق الداخلي بكل جوانبه من مفاهيم، أنواع وغيرها من الناحية النظرية كذلك تم التطرق للإفصاح عن الكشوفات المالية.

نموذج البحث:

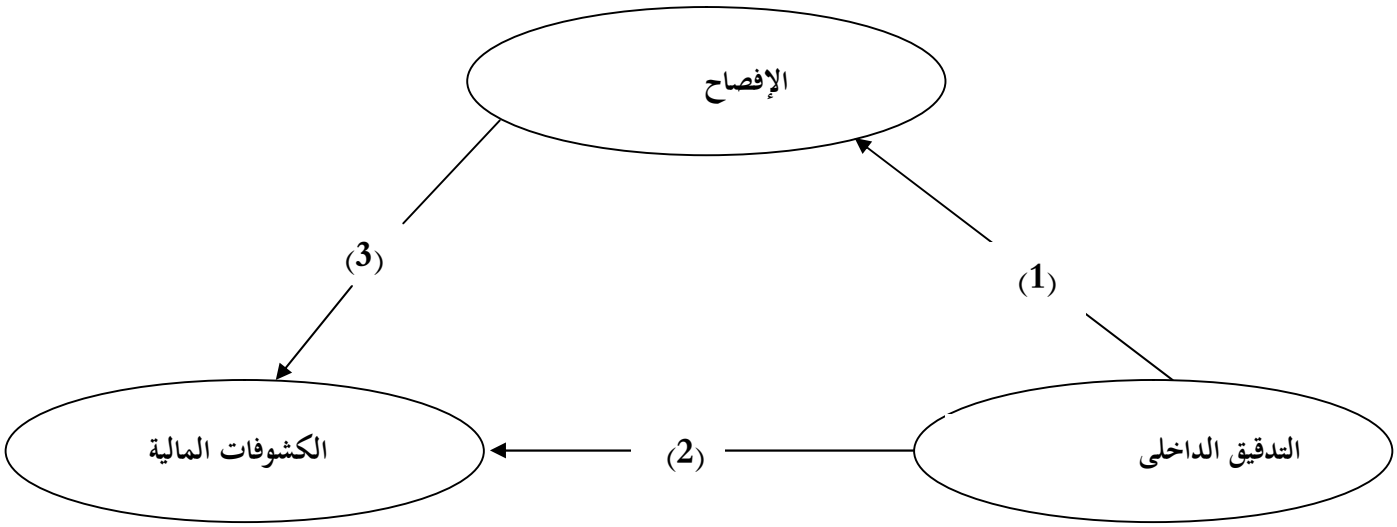

المصدر: إعداد الباحث

الشكل نموذج الدراسة المقترح، حيث يمثل فعالية التدقيق الداخلي المتغير المستقل ويمثل الإفصاح المتغير الوسيط، وتمثل الكشوفات المالية المتغير التابع، حيث يشير السهم رقم (1) إلى دراسة مدى تأثير فعالية التدقيق الداخلي على الإفصاح، كما يشير السهم رقم (2) إلى دراسة مدى تأثير فعالية التدقيق الداخلي على الكشوفات المالية، ويشير السهم رقم (3) إلى دراسة مدى تأثير الإفصاح على الكشوفات المالية.

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية ارتأينا إلى وضع الفرضيات التالية:

1. يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق جودة الأداء
2. هناك علاقة بين التدقيق الداخلي وتحسين الكشوفات المالية
3. يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة الكشوفات المالية

منهج الدراسة:

لأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث أنه يقوم على جمع معلومات وبيانات من مختلف المصادر والمراجع من أجل تكوين صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة، ومن أجل محاولة الإجابة بقدر الإمكان على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال التطرق إلى كل ما يخص فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى النقاط التالية:

- محاولة الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة
- التعرف على مقومات التدقيق الداخلي
- إبراز مدى أهمية ودور التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوف المالية
- التعرف على واقع تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية

حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

- **البعد الموضوعي للدراسة:**

يتمثل في التطرق للتدقيق الداخلي والإفصاح عن الكشوفات المالية داخل مؤسسة اقتصادية، المؤسسة التي سوف تكون محل تطبيق الدراسة هي مؤسسة مطاحن الزيبان –القنطرة– بسكرة، حيث تتوفر في هذه المؤسسة أغلبية الشروط التي يتطلبها موضوع الدراسة الذي يتمحور حوله بحثنا.

- **البعد الزمني للدراسة:**

الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية في مطاحن الزيبان –القنطرة– بسكرة خلال الفترة من 2019 إلى 2020

مبررات اختيار الموضوع:

- رغبة الباحثتين في هذا الموضوع والاهتمام بجميع جوانبه
- محاولة تقديم فائدة علمية ومرجع علمي
- التعرف على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوف المالية

أهمية الدراسة:

يلعب التدقيق الداخلي دورا في العديد من المسائل داخل المؤسسة، لهذا تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز ضرورة وحتمية وجوب تبني هذا النوع من التدقيق، رغم عدم إلزاميته من الناحية القانونية، وذلك لأثره ودوره في اكتشاف الثغرات والنقائص التي قد تتم داخل المؤسسة.

خطة مختصرة للدراسة:

تناولنا في دراستنا للموضوع فصلين، قمنا بتقسيمها إلى فصلين، الفصل الأول من خلال دراسة نظرية لمفاهيم التدقيق الداخلي والإفصاح عن الكشوفات المالية، والفصل الثاني الذي قمنا فيه بدراسة ميدانية من خلال إسقاط تلك المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والإفصاح عن الكشوفات المالية

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والإفصاح عن الكشوفات المالية

تمهيد:

عرفت المؤسسات في مختلف المجالات الاقتصادية تطورا ملحوظا، وتوسيع نطاق التبادلات التجارية عبر الزمن الذي ساهم في تكبير حجمها وتفرع أعمالها ووظائفها مما أدى إلى فصل الملكية عن التسيير وذلك مما أوجب على المؤسسات تبني وظيفة جديدة تسمح لها بمراقبة أو فحص الوسائل الموضوعة تحت تصرف الإدارة أو المديرية العامة قصد تسيير المؤسسة ومراقبة كل الوسائل بأنواعها سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية وذلك لتحديد الانحرافات والأخطاء التي نتجت عن كثرة العمليات والمعلومات المتدفقة، ولذلك تبنت هذه الأخيرة بما يسمى بالتدقيق الداخلي للمؤسسة لمراقبة وتدقيق مصالح المؤسسة وتقييم أداء كل أقسام المؤسسة.

بناءاً على ما سبق سيتم في هذا الفصل عرض العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي

المبحث الثالث: الكشوفات المالية

المبحث الرابع: تدقيق الكشوفات المالية والإفصاح عنها

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق

يعتمد المديرون والمستثمرون والدائنون فضلا عن الجهات التنظيمية المختلفة على المعلومات في اتخاذ قراراتهم وحتى يتم اتخاذ قرارات سليمة وصائبة ومناسبة في الوقت المناسب يتعين أن يرتكز على معلومات موثوق منها وصادقة، ولا شك أن التدقيق يلعب دور هام مؤشرات في عملية اتخاذ القرار، ويعتبر المرآة العاكسة لمدى صدق وصحة و موضوعية نتائج العمل في نهاية الفترة المالية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق.

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع. وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانتا تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها. وهكذا نجد كلمة مراجعة، تدقيق "Auditing" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire"ومعناها يستمع. (احمد قايد، 2015، صفحة 07)

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل مؤسسات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومشات مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد، سنة 1494م، في موسوعة لوقاباشيليو تحت عنوان: «Summa de Arthmitica Geametra Proportion et Proportion Action».

فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه، ذلك الانتشار الذي ساعد على تطور المحاسبة والتدقيق. فقد نشأت حاجة أصحاب المؤسسات إلى التأكد من الدقة الحسابية للسجلات ومطابقة ذلك للواقع حال المشروع، وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال وما تضمنه ذلك من فضل بين ملكية المؤسسة وإدارتها مما دعا المساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء عنهم بأجر للقيام بمراقبة أعمال الإدارة. (احمد قايد، 2015، صفحة 07)

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا إيطاليا عام 1581م حيث تأسست كلية Roxonati، وكانت تتطلب ست سنوات تجريبية إلى جانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة. وأصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669م شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق. (احمد قايد، 2015، صفحة 07)

ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة. فجاء قانون المؤسسات، عام 1862م، ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم، ولقد دفع هذا القانون بمهمة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام حيث ساعد على الاهتمام بها وانتشارها بسبب الحاجة التي نشأت من جراءه. وتفاوتت الدول على تبني هذه المهنة، فكانت بريطانيا سنة 1854م، فرنسا سنة 1881م والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1896م. ففي الفترة ما بين 1930م-1930م، أي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، تضاعفت وسائل التدقيق. فقد أقامت بورصة نيويورك لجنة خاصة بالسوق المالية والتي ألزمت كل مؤسسة عضو في البورصة أن تتأكد وتتحقق من حساباتها عند خبراء خارجيين وذلك بهدف حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى. (احمد قايد، 2015، صفحة 08)

وفي عام 1939م، ظهرت فضيحة "MC Kessou and Rbins" نتيجة توزيع مزور وخاطئ للميزانية الحالية، مما أدى إلى نشر وثيقة خاصة تعرض بالتفصيل إجراءات التدقيق. بالتالي فقد ساهمت الأزمات والفضائح المالية في ترسيخ مفهوم وضرورة التدقيق في المؤسسات الاقتصادية.كما أن تضرر السياسة المالية للدول وأخذها بأسلوب فرض الضرائب على الدخل، قد أظهر نوعا جديدا من الرقابة ألا وهي الرقابة الضريبية ومن أدواتها التدقيق الضريبي. (احمد قايد، 2015، صفحة 08)

وعلى اثر ذلك، توسع مفهوم التدقيق كما تحددت تدريجيا المبادئ والتقنيات التي ساهمت بقسط كبير في تحسين ورفع درجة التحقق والتأكد من نوعية المعلومات في المؤسسات. (احمد قايد، 2015، صفحة 09)

المطلب الثاني: تعريف وأهمية التدقيق .

سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول سنتناول فيه تعريف للتدقيق أما بالنسبة للفرع الثاني سيكون أهمية التدقيق.

الفرع الأول: تعريف التدقيق.

هو عملية منتظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقييمها بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية. (الخولي، زعرور، و كردودي، 2021، صفحة 76)

التدقيق بمعناه المهني يعني "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا انتقادي محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة الكشوفات المالية للمؤسسة معتمدين في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية. (حلمي جمعة، 2000، صفحة 6)

وقد عرفه جمعية المحاسبة الأمريكية America Accounting Association التدقيق بأنه مراجعة عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة. (صباح حسن، محمد فليح، و جبار عنبر، صفحة 06)

جاء تعريف Bonnault et Germond للتدقيق على أنه "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معطل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة. (LIONNEL.C & GERARD.V, 1992, p. 21)

الفرع الثاني: أهمية التدقيق.

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

أولا: إدارة المؤسسة

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة. (حمو، 2017، صفحة 12)

ثانيا: الملاك والمساهمين

إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك من أهمية التدقيق، فكان لابد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس وتلاعبات كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن. (حمو، 2017، صفحة 12)

ثالثا: الدائنين والموردين

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام، وكذا درجة سيولة لدى المؤسسة، من يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة. (حمو، 2017، صفحة 12)

رابعا: الزبائن

اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية. (حمو، 2017، صفحة 13)

خامسا: العاملين

اعتماد نقابة العاملين على القوائم المالية من أجل مفاوضة مع الإدارة من أجل وضع سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا العمال. (حمو، 2017، صفحة 13)

سادسا: البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى

بغرض توسيع نشاطاتها أو المواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صنف القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة. (حمو، 2017، صفحة 13)

سابعا: الهيئات الحكومية

تعتمد بعض أجهزة الحكومة على البيانات التي تصد المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة، وقد بينت لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير سنة 2002 أن أهمية التدقيق (المصلحة العامة) تكون في:

أ. يساعد في رفع القرارات الإدارية السليمة.

ب. يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.

ج. استغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية. (حمو، 2017، صفحة 13)

المطلب الثالث: مبادئ وأنواع التدقيق.

سنتناول في هذا المطلب فرعين الفرع الأول مبادئ التدقيق أما الثاني سنتناول فيه أنواع التدقيق.

الفرع الأول: مبادئ التدقيق.

يمكن تحديد هذه المبادئ من خلال ركنين وهما ركن الفحص وركن التقرير:

أولا: المبادئ المرتبطة بركن الفحص وتتمثل في المبادئ التالية:

أ.مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:

يعني المعرفة التامة بطبيعة إحداث المؤسسة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيانها، وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جانب، ومعرفة وتحديد احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية من جانب أخر. (علوان، 2019، صفحة 19)

ب.مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري:

يعني أن يشمل الفحص جميع أهداف المؤسسة سواء كانت الرئيسية أو الفرعية وكذلك جميع التقارير والقوائم المالية المعدة بواسطة المؤسسة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف والتقارير. (علوان، 2019، صفحة 19)

ج.مبدأ الموضوعية في الفحص:

أي استخدام العقل إلى حد أقصى ممكن، والابتعاد عن عنصر التقدير الشخصي، وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الأخطاء فيها أكبر من غيرها. (علوان، 2019، صفحة 19)

د.مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:

بمعنى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية، لما لها من أهمية كبرى في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن إحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها، وتعبر على ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة. (علوان، 2019، صفحة 19)

ثانيا: المبادئ المرتبطة بركن التقرير تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أ.مبدأ كفاية الاتصال: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون تقارير الشخص القائم بعملية التدقيق أداة لنقل صورة الحقيقة وواقعية عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع الأطراف المتعاملة معها، وهذا ما يبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير. (علوان، 2019، صفحة 20)

ب.مبدأ الإفصاح: يشير إلى مراعاة توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة من خلال تقرير المدقق، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، المستندات، الدفاتر والسجلات. (علوان، 2019، صفحة 20)

ج.مبدأ الإنصاف: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية منصفة وعادلة لجميع الأطراف والجهات المرتبطة بالمؤسسة سواء كانت الأطراف الداخلية أو الخارجية. (علوان، 2019، صفحة 20)

د.مبدأ السببية: وينص هذا المبدأ على أنه يجب أن يشمل تقرير المدقق على تفسير واضح لكل تصرف غير عادي يواجهه أثناء أداء مهامه، وأن توضح الاقتراحات المقدمة على أسباب موضوعية. (علوان، 2019، صفحة 20)

الفرع الثاني: أنواع التدقيق.

هناك أنواع عديدة للتدقيق المحاسبي، تختلف والزاوية التي تنظر إليه منها، إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عملية التدقيق، وسنقوم بدراسة أنواع التدقيق على النحو التالي:

أولا: من حيث الالتزام.

ثانيا: من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات).

ثالثا: من حيث توقيت عملية التدقيق.

رابعا: من حيث نطاق عملية التدقيق.

خامسا: من حيث القائم بعملية التدقيق.

أولا: من حيث الالتزام القانوني ينقسم إلى نوعين تدقيق إلزامي وتدقيق اختياري. (مازوني، 2010، صفحة 11)

أ. التدقيق الإلزامي:

يحتم القانون القيام به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.

ب. التدقيق الاختياري:

هي عملية التدقيق غير الملزمة بقانون، وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها، وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع الطالب لعملية التدقيق.

ففي المؤسسة الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات مدقق خارجي لتدقيق حسابات المؤسسة واعتماد قوائمها المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تحقق من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالة انفصال أو انضمام شريك جديد. أما في حالة المؤسسات الفردية، فوجود المدقق يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب.

ثانيا: من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات):

ينقسم التدقيق وفق الاختبارات إلى نوعين: (مازوني، 2010، صفحة 12)

أ. تدقيق شامل (تفصيلي):

المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية، ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرين بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة، فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاتها باستمرار، وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.

ب. تدقيق اختباري:

ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى، ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

ثالثا: من حيث توقيت عملية التدقيق.

وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين: (مازوني، 2010، صفحة 12)

أ. تدقيق مستمر

تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمني حدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة، تتم بصفة أسبوعية أو شهرية ... أو بطريقة غير منتظمة. وهذا النوع من لتدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة:

1) كبر حجم المؤسسة وكذا كبر وتعدد عملياتها.

2) عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.

3) توافر عدد كبير من مساعدي المدقق، ما يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفة مستمرة .

ب. التدقيق النهائي

يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة. ومن مزايا التي يحققها التدقيق النهائي (مازوني، 2010، صفحة 13) :

1) تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها، حيث أن جميع الحسابات تكون قد تمت تسويتها وإقفالها.

2) عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة، لأن المدقق ومعاونيه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال.

3) تضعف احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه في تتبع العمليات وإجراء الاختبارات لمحدودية الوقت .

إلا أنه يعاب على التدقيق النهائي بعض النقاط: (مازوني، 2010، صفحة 14)

1) قصر الفترة الزمنية لازمة للقيام بعملية التدقيق.

2) القيام بعملية التدقيق بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية قد يؤدي إلى عدم الاهتمام من جانب لعاملين بالمؤسسة بأداء الأعمال المطلوبة منهم لعلمهم إن الأخطاء لن تكتشف إلا في النهاية السنة المالية، وبالتالي لديهم الفرصة لتسوية تلك الأخطاء خلال العام وقبل البدا في عملية التدقيق.

3) اكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالية قد تترتب عنه عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء لأن توقيت اكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها.

4) قد يؤدي إلى ارتباك العمل وإرهاق العاملين في مكتب التدقيق، خاصة إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسات التي يدقق حساباتها واحدة أو متقاربة.

رابعا : من حيث نطاق عملية التدقيق. (مازوني، 2010، صفحة 14)

يقسم التدقيق من حيث النطاق إلى ما يلي:

أ. تدقيق كامل:

هو التدقيق الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله، وهذا لا يعني قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة، ولكن يشترط في تقرير المدقق في نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني والمحايد أن يمس كل القوائم المالية دون استثناء، وتكون للمدقق حرية اختيار المفردات التي يخضعها لاختباراته مع تحمله المسؤولية كاملة حول المفردات.

ب. تدقيق جزئي:

هو العمليات التي يقوم بها المدقق بها وتكون محدودة الهدف أو الموجهة لغرض معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة، أو فحص عمليات البيع النقدي أو الأجل خلال فترة محددة، أو فحص حسابات المخازن، أو التأكد من جرد المخزون.

يهدف التدقيق الجزئي إلى الحصول على تقرير متضمنا الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص، ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل. ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ونطاقها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصير في الأداء.

خامسا: من حيث القائم بعملية التدقيق. (مازوني، 2010، صفحة 15)

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسيين:

أ. تدقيق داخلي: (مازوني، 2010، صفحة 15)

هذا النوع من التدقيق تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة، لها الحرية التامة في لحكم و تتمتع بالاستقلالية في التصرف، وتخول للتدقيق الداخلي مهام التقييم والتطابق التحقق، وعمل التدقيق الداخلي هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة.

عرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين على أنه "عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة. هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى".

الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة.

ب. تدقيق خارجي:

التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية (المساهمون، المستثمرون، البنوك، إدارة الضرائب، وهيئات أخرى). (مازوني، 2010، صفحة 15)

كربط بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، يمكن القول أنه بوجود التدقيق الداخلي على مستوى المؤسسة فإن ذلك يعطي نوعا من الثقة للمدقق الخارجي في صحة ومصداقية حساباتها ونتائج أعمالها، كما يمكن له أن يعتمد على بعض إجراءات وأعمال التدقيق الداخلي.

المطلب الرابع: أهداف التدقيق.

إن المتتبع للتطور التاريخي للتدقيق المحاسبي يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على أهداف التدقيق، فقديما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب، لكن هذه النظرة تغيرت عندما قرر القضاء البريطاني عام 1897م اكتشاف الغش والأخطاء لا يعتبر من أهداف التدقيق، من جهة أخرى كان هدف التدقيق مقتصرا على التأكد من الدقة المحاسبية للدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات دون إبداء رأي فني محايد، لكن هذا الهدف تغير حيث أصبح من واجب المدقق تقديم تقرير يتضمن رأي فني محايد عن نتيجة الفحص للمساهمين والأطراف ذات المصلحة. (خالد امين، 2014، صفحة 08)

وبهدف إعطاء صورة أكثر وضوحا على التطور التاريخي لأهداف التدقيق نقدم الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: التطور التاريخي لأهداف التدقيق

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500م	اكتشاف التلاعب و الاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1500-1850م	اكتشاف التلاعب و الاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850-1905م	-اكتشاف التلاعب و الاختلاس. -اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1905-1933م	-تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي. -اكتشاف التلاعب والأخطاء.	تدقيق تفصيلي واختياري.	اعتراف مبدئي وسطحي.
1933-1940م	-تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي. -اكتشاف التلاعب والأخطاء.	تدقيق اختياري	بداية الاهتمام بالرقابة الداخلية.
1940-1960م	تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي .	تدقيق اختباري.	الاهتمام والتركيز على الرقابة الداخلية.
1960- إلى يومنا هذا	إبداء الرأي حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية.	تدقيق اختباري	التركيز على الرقابة الداخلية.

المصدر :غسان فلاح المطارنة ،تدقيق الحسابات المعاصر،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن 2006 ص18.

بتحليل الجدول أعلاه يمكن القول أن للتدقيق أهداف عامة وأهداف ميدانية نلخصها كما يلي: (حمو، 2017، صفحة 11)

أولا: الأهداف العامة:

تتمثل الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي فيما يلي: (حمو، 2017، صفحة 11)

أ. تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لشعور مرتكب الغش بأن ما يقوم به خاضع للرقابة.

ب. مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

ت. التأكد من صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدقها وعدالتها استنادا إلى أدلة وبراهين ملائمة وكافية، وبالتالي خدمة الأطراف ذات المصلحة التي تعتمد على القوائم المالية الختامية للمؤسسة بغرض اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاستثمارية.

ث. اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

ج. التأكد من وجود نظام رقابة داخلية جيد وإمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عنه وأوجه القصور فيه.

ح. حماية جميع أصول المؤسسة من الاختلاس.

و مؤخرا أصبح التدقيق المحاسبي يهدف إلى ما يلي:

أ. مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحراف.

ب. تقييم نتائج أعمال المؤسسة في ضوء الخطط الموضوعة.

ت. اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات المحاسبية إن وجدت.

ث. المصادقة على الوثائق والتقارير المالية المودعة من طرف الإدارة وإعطائها مصداقية أكثر.

ثانيا: الأهداف الميدانية:

وتتمثل الأهداف الميدانية للتدقيق المحاسبي في: (حمو، 2017، صفحة 12)

أ. عرض القوائم المالية (الإفصاح).

ب. شرعية وصحة العمليات المالية.

ت. الملكية (الحقوق و الالتزامات).

ث. لاستقلال الفترة المالية.

ج. التقويم والتخصيص.

ح. الوجود أو الحدوث.

خ. إبداء الرأي الفني الجديد.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي إحدى أنواع التدقيق من حيث الجهةً القائمة بالتدقيق، حيث نشأ بناء على احتياجات الإدارة لضمان تحقيق أهدافها وحماية أصولها، ولكي تحقق الإدارة هذه الغاية لابد لها من أن تعتمد مصلحة للتدقيق الداخلي، أو شخص مهني يقوم بأعمال التدقيق الداخلي لتقييم والحكم على الأنظمة القائمة في المؤسسة مما يساعدها في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التدقيق الداخلي

الفرع الأول: نشأة التدقيق الداخلي

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى عام 1941حيث تم إنشاء معهد المدققين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدما بهذه المهنة، وفي عام 1947أصدر أول قائمة تتضمن مسؤوليات المدقق الداخلي وفي عام 1964تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه تدقيق الأعمال والسجلات التي تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحيانا، بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض حيث يختلف نطاق وأهداف التدقيق أو الداخلي كثيرا في المؤسسات المختلفة وقد تتميز خاصة فيها إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي حيث تم تشكيل لجان عام 1974لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني وقد انتهت هذه اللجنة من أعمالها عام 1979وقدمت تقرير بنتائج دراسات وتم التصديق عليها. (الدهبي و بن بية، 2017، صفحة 12)

أما في سنة 1999فقد تم صياغة دليل تعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي وتم تعريف التدقيق على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة مصمم مراجعة وتحسين انجاز الأهداف من خلال التحقق من إشباع السياسات، الخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية القصوى.

أما في عام 2001تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق وتم تعريف على أنه نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها وهو يساعدها على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر والتوجيه. (الدهبي و بن بية، 2017، صفحة 12)

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي عدة مفاهيم منها:

- عرف معهد المدققين الداخليين في أمريكا في أخر تعديل لمعاييره لسنة 2004، التدقيق الداخلي بأنه نشاط مستقل وموضوعي ذو طبيعة استشارية مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عمليتها، ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة، وعمليات التحكم المؤسسي. (علي الجوهر، وآخرون، 2012)

- التدقيق الداخلي هو نشاط هادف ومستقل بذاته، ويؤدي عملا استشاريا، صمم خصيصا لزيادة قيمة المؤسسة وتطوير عملياتها، ولمساعدتها لبلوغ أهدافها عن طريق إيجاد سلوكيات وأنماط تنظيمية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وضبط وإدارة العمليات والتحقق من فعالية إجراءات الضبط الداخلي والأنظمة المتعددة. (يوسف صبح، 2010، صفحة 46)

- التدقيق الداخلي هو تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة كخدمة للمؤسسة وتشمل وظائفه الفحص والتقويم والمراقبة لمدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة والمحاسبة. (الخولي، زعرور، و كردودي، 2021، صفحة 77)

- ويمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه فحص وتحليل الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الإدارة، وكذلك فحص وتحليل الهيكل التنظيمي وخطط وأهداف الإدارة، بهدف أداء الرأي المحايد والمستقل الذي يساعد الإدارة على ترشيد قراراتها، واستغلال مواردها بالشكل الأمثل. (حماد، 2012، صفحة 315)

- تعريف شامل للتدقيق الداخلي من طرف المعهد الفرنسي للتدقيق والمراجعة الداخلية (IFACI) فقد عرفتها على أنها: (نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المؤسسة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات وإعطاء نصائح من أجل القيام بالتحصينات اللازمة والتي تساهم في خلق قيمة مضافة).

المطلب الثاني: أهداف وأنواع التدقيق الداخلي

الفرع الأول: أهداف التدقيق الداخلي

تطورت أهداف التدقيق الداخلي مع تطور الزمن واختلاف مفهومه بحيث تمكن من التمييز بين الأهداف التقليدية والأهداف الحديثة.

أولا: الأهداف التقليدية

قد انحصرت في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في وظائف نطاقه في العمليات المالية، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات المالية. بعدها حدث تطور منطقي لأهداف التدقيق الداخلي لتشمل نشاط تقييمي ووقائي وإنشائي إلا أن هذه النظرة قد تطورت وأصبحت ذات صبغة تأكيدية واستشارية لإضافة قيمة للمؤسسة.

ثانيا:الأهداف الحديثة:

حددتها نشرة المعايير الدولية سنة 1999المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي، واعتبرت هدفه الأساسي هو مساعدة جميع أعضاء المؤسسة على تأدية عملهم بفعالية. ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم تدقيقها.

ويتم تحقيق الهدف عن طريق مجموعة من الأعمال:

- تدقيق وتقويم فعالية وكفاية وتطبيق الرقابة المالية والرقابة على العمليات الأخرى، والعمل على جعلها أكثر فعالية وبتكلفة معقولة.
- التحقق من مدى الالتزام بسياسات المؤسسة وخططها وإجراءاتها الموضوعية.
- التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر.
- التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية.
- تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف بها العاملون.
- رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها.
- إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة بناءا على طلب الإدارة.... (حمو، 2017، صفحة 18)

الفرع الثاني: أنواع التدقيق الداخلي:

قسَم معهد المدققين الداخليين الأمريكيين(IIA) التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع رئيسة هي:

أولا: تدقيق الالتزام

ويعد حجر الزاوية لمهنة التدقيق الداخلي، حيث أن مهمة التدقيق الداخلي هو التأكيد على حسن الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح داخل المؤسسة الاقتصادية وخارجها.

ثانيا: التدقيق التشغيلي

أن الهدف الرئيسي من التدقيق التشغيلي هو التحقق من أن جميع الأنشطة الإدارية تنجز أعمالها بكفاءة وفعالية واقتصادية.

ثالثا: التدقيق المالي

وهو الفحص التام للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها للتحقق من مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى.

رابعا: تدقيق نظم المعلومات

الهدف منه هو التأكد من سلامة البيانات وصحة ودقة مخرجات النظم المحوسبة.

خامسا: تدقيق الأداء

وهو التأكد من أداء الموظفين بـ (فعالية وكفاءة واقتصادية) ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة ويتم بموجب هذا التدقيق الفحص الشامل للأساليب الإدارية من خلال:

- تقييم الأداء: مدى انسجام وتوافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات وتقديم التقارير عنها وطرائق المعالجة.
- الحكم على الكفاية وترشيد الإنفاق: ويتم من خلال حصر الضياع في استخدام الموارد المتاحة في المؤسسة الاقتصادية.

سادسا: التدقيق البيئي

وهو مدى الالتزام بالمتطلبات القانونية لعدم الإضرار بالبيئة واتخاذ الإجراءات الخاصة للتخلص من النفايات. (تيسير عبد القادر، 2020، صفحة 413)

المطلب الثالث: وظائف ومبادئ التدقيق الداخلي

الفرع الأول: وظائف التدقيق الداخلي

يهدف التدقيق الداخلي إلى التأكد من صحة وسلامة ومصداقية الدفاتر والسجلات المحاسبية ومدى فعالية الأنظمة التسييرية القائمة في المؤسسة وهذا لا يكون إلا من خلال القيام بالوظائف التالية:

أولا: الفحص:

يشمل الفحص السجلات والدفاتر المحاسبية ومراقبة الأصول والتحقق من التقارير المالية، وأيضا يقوم المدقق الداخلي بزيارة الفروع المختلفة للمؤسسة، وكما يمتد الفحص والتحقق إلى التقارير المستخرجة من سجلات المشروع، حيث تعتمد الإدارة إلى حد كبير على المعلومات والبيانات الواردة في هذه التقارير لتسيير النواحي التشغيلية واتخاذ القرارات التي تكون سليمة إذا كانت مبنية على تقارير صحيحة ومن أمثلة الفحص نجد قيام المدقق بمقارنة أرقام التقارير بالمعلومات المستخرجة منها، التأكد من القيود المسجلة.

ثانيا: التقييم:

إن فحص السجلات المحاسبية والتقارير يمنح للمدقق الداخلي المقدرة للحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه، وعلى هذا يستطيع أن يقيم النظام ويقترح التعديلات المناسبة عليه، من خلال التقييم يستطيع المدقق الداخلي أن يوفر للإدارة ما يلي:

- المعلومات الكافية والدقيقة.
- المحافظة على مواردها من الضياع أو السرقة أو الإهمال.
- مراقبة جميع الخطوات التشغيلية وتقييم الكفاية المحاسبية.
- تقييم العمل لجميع الإدارات.

ثالثا: مراقبة التنفيذ:

لن تكون السياسات الموضوعة والإجراءات التنظيمية والرقابية ذات قيمة إلا إذا أتبعت فعلاً، وعلى هذا فإن من أغراض التدقيق الداخلي مراقبة تطبيق النظم والسياسات الموضوعة ويكون هذا من خلال ملاحظة وفحص السجلات والتقارير المعدة والتأكد من أن العمل قد تم كما هو مرسوم. (الصحن و كامل، 2001، الصفحات 218-220)

الفرع الثاني: مبادئ التدقيق الداخلي

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في وثيقتها اتفاقية بازل لعام 2001 والمعنونة بالتدقيق الداخلي وعلاقة المراقبين بمدققي الحسابات بوضع عدة مبادئ هي:

أولا: العمل الدائم (الاستمرارية):

يجب على كل مؤسسة أن تكون لها وظيفة للتدقيق الداخلي وأثناء قيامه بمهامه ومسؤولياته على الإدارة العليا اتخاذ كافة الإجراءات لكي يتمكن البنك من الاعتماد المستمر على وظيفة التدقيق الداخلي الملائمة لحجم العمليات التي يقوم بها وطبيعتها، حيث تتضمن تلك الإجراءات توفير الموارد والموظفين للتدقيق الحسابي الداخلي من أجل تحقيق مقاصدها.

ثانيا: العمل المستغل:

يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي خاصة بالمؤسسة مستقلة عن أعمال التدقيق، ويجب أن تستقل أيضا عن عمليات التدقيق الداخلي اليومي، هذا يعني أن للتدقيق الحسابي دورا هاما داخل المؤسسة كما أنها تؤدي أعمالها بموضوعية وحيادية.

ثالثا: ميثاق التدقيق:

يتعين على كل مؤسسة أن يكون له ميثاق التدقيق الداخلي الخاص به الذي يعزز موقف وسلوك وظيفة التدقيق الداخلي، يحقق ميثاق التدقيق الداخلي على الأقل مقاصد وظيفة التدقيق الداخلي ونطاقه كذلك مكانة قسم المدقق الداخلي داخل المنظمة.

رابعا: الحيادية:

يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي موضوعية وحيادية مما يعني أنها يجب أن تكون في وضع يسمح لها بأداء مهامها بحرية بعيدا عن التحيز والتدخل، تتضمن الموضوعية والحيادية بأن يخلو قسم التدقيق الداخلي ذاته من تضارب المصالح فيما بينها، لهذا يجب تبادل المهام بين الموظفين في القسم بشكل دوري وقت ما يمكن، ويجب ألا يقوم مدققين الحسابات الذين تم توظيفهم داخليا بتدقيق النشاطات أو الأعمال التي قاموا خلال العام الماضي أما الحيادية فتتطلب أن لا يرتبط قسم التدقيق الداخلي بأي من عمليات البنك أو اختيار إجراءات الضبط الداخلي وتطبيقها وإلا ستتحمل مسؤولية تلك الأعمال مما سيؤثر على استقلاليتها في التقييم.

خامس: الكفاءة المهنية:

إن الكفاءة المهنية لكل مدقق حسابات داخلي، ولوظيفة المراقبة الداخلية ككل تعد ضرورية للغاية لكي تعمل وظيفة التدقيق الداخلي الخاصة بالمؤسسة بشكل سليم، وتعد كل من الكفاءة المهنية لكل مدققي الحسابات الداخليين وتدريبهم المستمر ركائز أساسية لكفاءة قسم التدقيق الداخلي، عند تقييم الكفاءة المهنية يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة دور مراقب الحسابات وطاقته الاستعابية في جميع المعلومات والقيام بالفحص والتقييم.

سادسا: نطاق النشاط:

يجب أن يقع كل نشاط تقوم به المؤسسة وكل كيان تابع له ضمن نطاق التدقيق الداخلي، بحيث لا يجوز استبعاد أي من الأنشطة التي يقوم بها بما فيها أنشطة الفروع والمؤسسات التابعة، بالإضافة إلى أنشطة المصادر الخارجية من نطاق قسم التدقيق الداخلي للتحقيق، ويحق لهذا القسم الإطلاع على أية سجلات أو ملفات أو بيانات بما فيها معلومات الإدارة وتفاصيل الهيئات الاستشارية وهيئات صناعة القرار وقتما يرتبط هذا بأداء الإدارة لمهامها. (الدهبي و بن بية، 2017، صفحة 18)

المطلب الرابع: أدوات ومراحل التدقيق الداخلي

الفرع الأول: أدوات التدقيق الداخلي

يستخدم المدقق الداخلي في إطار مهمته عدة أدوات لتحقيق الأهداف التي يريد التوصل إليها، وتتصف هذه الأدوات بثلاث خصائص أساسية:

- لا تستخدم هذه الأدوات بشكل منهجي وإنما يختار المدقق الأداة المناسبة لتحقيق الهدف المراد تحقيقه.

- لا يقتصر استخدام هذه الأدوات على التدقيق الداخلي بل يمتد استخدامه إلى أطراف عديدة كالمدققين الخارجين والمستشارين .....الخ.
- يمكن أن يستخدم المدقق أداتين مختلفتين في إطار عملية التدقيق واحدة تخص نفس العنصر بحيث تستخدم أداة الثانية لتحقق من النتائج تم التوصل إليها باستخدام الأداة الأولى. (بعوج، 2014، صفحة 35)

ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلي نوعين أساسين: الأدوات الوصفية والأدوات الاستفهامية.

أولا: الأدوات الوصفية

وفيما يلي سنعترضها بالتفصيل:

أ- السبر الإحصائي: هو أداة تسمح انطلاقا من عينه محددة، يتم اختيارها بطريقة عشوائية، من المجتمع محل الدراسة إلى تعميم الصفات الملاحظة في العينة على كامل المجتمع.

ويتبع المدقق الداخلي عند استخدام هذه الطريقة ثلاث خطوات أساسية:

1. تصور السبر: يقوم المدقق الداخلي بتحقيق الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها وهو ما يسمح بتحديد الرقابة التي يجب القيام بها بهدف تحديد نوع الخطأ أو الأخطاء التي يريد المدقق أن يتحقق منها، ويقوم ب:

- تحديد المجتمع أي كل المعلومات التي نرغب في تكوين رأي حولها وذلك حسب أهداف المدقق المراد تحقيقها.
- تحديد درجة الثقة المرغوب فيها والتي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته.
- تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى كنسبة مئوية للخطأ المقبول لمجتمع ما ومعدل الخطأ المنتظر الوقوف عليه والذي ينبغي أن يكون أصغر من معدل الخطأ المقبول.

ويقوم المدقق بتقسيم المجتمع إلى طبقات إذا كانت عملية السبر تخص القيم وتحديد المفردات المهمة مما سيؤدي إلى انخفاض حجم العينة. (بعوج، 2014، صفحة 36)

2. اختبار العينة: نميز بين نوعين من العينات:

- العينات الإحصائية: ونستخدم في هذه الحالة:

- العينات العشوائية: حيث تعطي أرقام لسلسلة من المفردات وتختار مفردات العينة باستخدام جدول العينات العشوائية وهي توفر احتملا متساويا لجميع مؤسسات المجتمع إمكانية انتمائها إلى العينة.

- طريقة السبر الترتيبي: انطلاقا من نقطة معينة يتم اختبار المفردات بشكل مرتب مثلا:25،35، 45، 55، 65.....إلخ

- العينات غير الإحصائية: ويتم اختيار العينة باستخدام:

- الطريقة الموجهة الشخصية: يعتمد المدقق في اختيار العينة حسب حدسه الشخصي واعتمادا على مؤهلاته وخبرته.

- استغلال نتائج التدقيق: يتم استغلال نتائج التدقيق بالقيام بنوعين من التحليل:

- تحليل كمي للنتائج: بحيث يتأكد من أن الأخطاء والانحرافات التي الوقوف عليها لا تتعارض مع الأهداف المسطر.

- تحليل نوعي لأخطاء والانحرافات والتأكد فيما إذا كانت تكرارية أم لا أو معتمدة أولا. وفي النهاية يتخذ المدقق قبول المجتمع أو عدم قبوله.

ب- المقابلة: يهدف المدقق من خلالها إلى الحصول على مجموعة من المعلومات ويخضع الاستجواب إلى مجموعة من الشروط:

- يجب احترام خط السلطة وعدم القيام بأي استجواب دون علم المسؤول الأول عن القسم.

- التذكير بمهمة التدقيق وأهدافها وإعلام الطرف المستجوب بسبب وكيفية الاستجواب.

- يقوم المدقق بعرض الصعوبات، المشاكل، ونقاط الضعف التي تم اكتشافها قبل بداية الاستجواب.

- يجب أن يصادق الطرف المستجوب عن نتائج الاستجواب الملخصة قبل تقديمها إلى المسؤولين.

- يتفادى المدقق أن يستمع أكثر مما يتكلم ويقوم توجيه الاستجواب في إطار موضوع المهمة لتحقيق الهدف المسطر ويجب اعتبار الطرف الأخر في مرتبة مساوية من حيث إدارة الاستجواب. (بعوج، 2014، صفحة 37)

ثانيا: الأدوات الاستفهامية

ونميز الملاحظة المادية، السرد، المخطط الوظيفي، جدول تحليل الأعمال، مخطط التدفق، فيما يلي سنتطرق لها بالتفصيل:

أ- ملاحظة المادية: من الممكن أن يعتمد المدقق في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشر للتحقق من تطابق ما هو مدون

ب- على الوثائق مع ما هو موجود فعلا في الواقع، ويتعلق الأمر ب:

- الملاحظة المادية للإجراءات: تهدف ملاحظة الإجراءات إلى تحديد المراحل التي تمر بها عملية أو نشاط ما للتحقق من تطابقه مع ما هو مدون في دليل الإجراءات واحترام الأفراد لها.

- الملاحظة المادية للوثائق: تهدف إلى التحقق من الوثائق المحاسبية والمستندات المختلفة التي تستخدمها المؤسسة من حيث تصميمها، كيفية استخدامها، وانتقالها.

- الملاحظة المادية لأصول: تهدف للتحقق من وجود الأصول وتطبق أساسا على المخزون، التثبيتات، السندات، والنقدية.

- ملاحظة التصرفات: ويتعلق الأمر بالتدقيق لاجتماعي أي ملاحظة مدى احترام الأفراد للتعليمات وتصرفهم داخل أماكن العمل.

ت- السرد: تتميز بعض مراحل التدقيق بصعوبة وصفها ويلجأ المدقق إلى السرد لوصف النظام، وتميز بين نوعين:

- السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق: يكون في بداية مهمة التدقيق ويقوم المدقق بالاستماع إلى السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق بهدف وصف الإطار العام للنظام أو النشاط الخاضع للتدقيق، وتطرح هذه الطريقة بعض النقائص المتعلقة بتحديد أهم المعلومات التي يحتاجها المدقق على جانب مدى صدق الشخص الذي يقوم بالسرد.

- سرد يقوم به المدقق: يقوم المدقق بسرد ملاحظاته المادية ونتائج الاختبارات التي توصل إليها في حالة صعوبة وصفها عن طريق مخططات تدفق المعلومات وعلى المدقق أن يستغل ما قدمه جميع الأطراف.

ث- مخطط الوظيفي: يقوم المدقق الداخلي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقا من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات الاستجواب والملاحظة والسرد التي قام بها في بداية المهمة، ويعرض هذا المخطط مختلف الوظائف في المؤسسة إلى جانب الأشخاص المسؤولين عن القيام بها، ويسمح هذا المخطط بإثراء المعارف المكتسبة والخاصة بوظائف المؤسسة وبتحليل مراكز العمل بهدف تحديد نقاط الضعف المرتبطة بسوء تقسيم العمل في المؤسسة.

ج- جدول تحليل الأعمال: يستخدم هذا الجدول لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف تحديد نقائص، الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها، ويقسم الجدول إلى:

- العمود الأول: يتم تحديد الأعمال الأولية المتعلقة بالوظيفة أو الإجراء بشكل مفصل ومتسلسل.

- العمود الثاني: يتم تحديد طبيعة الأعمال الأولية ويتعلق الأمر بأربعة أنواع رئيسية وهي: الأعمال التنفيذية، الترخيص، التسجيل المحاسبي، والمراقبة.

- الأعمدة الموالية تحدد الأشخاص المسؤولين عن القيام بالأعمال الأولية.

العمود الأخير مخصص لتحديد الأعمال غير المنفذة. (بعوج، 2014، صفحة 38)

ح- خرائط التدفق: تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف، ومراكز المسؤولية، ويتم من خلالها تحديد أصل الوثيقة والقنوات التي تمر بها حتى تصل إلى المستخدم النهائي، وهي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات وإجراءات انتقالها. وتهدف هذه الخرائط إلى اختيار دقة تطبيق الإجراءات وفعاليتها، وتستخدم لهذا الغرض رموز موحدة للتعبير عن مختلف العناصر.

خ- قوائم الاستقصاء: وتسمى كذلك قوائم الاستبيان وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة والتي تتناول جميع نواحي النشاط داخل مؤسسة، وخاصة العمليات المعتادة مثل العمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع، أرصدة الدائنين والبنوك ....الخ. حيث يقوم المدقق بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها ومن ثم تحليلها للوقوف عن مدة فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة عدة أجزاء يخصص كل جزء منها مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات ب: "نعم" أو "لا" تعني احتمال وجود نقص في الرقابة الداخلية، وهذا الأسلوب يركز على الأعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال. الإجابة عن الأسئلة يمكن لها أن تكون روتينية دون الإشارة إلى ما يتم فعلا، مع وجود خطر احتمال أن تنقل إجابات السنة الماضية على قائمة أسئلة السنة الحالية خاصة إذا لم يطرأ عليها أي تعديل. (بعوج، 2014، صفحة 39)

الفرع الثاني: مراحل تطبيق التدقيق الداخلي

من الضروري على أي مدقق داخلي إتباع مجموعة من المراحل حرصا على دقة النتائج المتوصل إليها فتتمثل هذه المراحل في:

- مرحلة التخطيط.
- مرحلة العمل الميداني.
- مرحلة إيصال النتائج.
- مرحلة المتابعة.

أولا: التخطيط:

يستند التخطيط في التدقيق على تغطية جميع أنشطة المؤسسة على الأقل مرة واحدة في العام وفق ما ورد في نص البند 2000من معايير الأداء، فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، ويجب الأخذ بعين الاعتبار توجيهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة ومن خلالها يتم:

- التحضير للتدقيق: تعتبر أعمال التدقيق نشاطات معقدة تتطلب تخطيطا مناسبا، فالتخطيط يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق ويشمل التعرف على المشاكل الهامة، والاستجابة للمهمات التي يتم تكليف الموظفين بها.

- تحديد أهداف التدقيق: حددت نشرة المعايير المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي، مسؤولية المدقق الداخلي في تحديد نطاق العمل وبيان مجال العمل والأهداف التي يجب أن يحققها التدقيق والمجال الرئيسي الذي يجب تدقيقه وتقييمه.

- نطاق العمل: يجب أن يشمل على فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المسؤوليات المخصصة لتنفيذ الأهداف والمهام المحددة ويجب أن يتضمن نطاق المهمة اعتبارات أنظمة القيود، الموظفين، والأصول الملموسة.

- اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق: تبدأ مهمة التدقيق باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق الداخلي ويمكن للمدقق اختيار هذا النشاط بطرق مختلفة، وليس أمر هذا الاختيار مناطا فقط برغبة المدقق ولكن بطلب من جهات أخرى داخل المؤسسة ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يحدد الموارد المناسبة والكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

- اختيار فريق التدقيق والموارد الأخرى: إن اختيار المدققين يجب أن يكون مبني على أساس تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة، محددات الوقت، والموارد المتاحة، وإن اختيار عدد ومستوى وخبرة المدققين اللازمة يجب أن يعتمد على تقييم ودرجة المهمة والوقت اللازم لتنفيذها، كما يجب أخذ مهارات ومعرفة وتدريب المدققين بالاعتبار عند اختيار الفريق لتنفيذ المهمة ومدى إمكانية الاعتماد على مصادر خارجية إذا تطلب تنفيذ المهمة درجة عالية من المعرفة والخبرة والمهارة المتخصصة.

- المسح الأولى: يهدف إلى الحصول على فهم عام للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة وذلك لكي يكون على بصيرة بأعمال النشاط، ولتحديد المواطن التي سيتم التركيز عليها وكذلك سماع اقتراحات الإدارة وموظفي جهة التدقيق عليها. (الوردات، 2014، صفحة 511)

ثانيا: العمل الميداني:

بعد انتهاء المدقق من المرحلة الأولى ينتقل إلى مرحلة المعاينة، يتم تنفيذها مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من مدير التدقيق بحيث يقوم التدقيق بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراءات واختبارات ومقارنات وغيرها، بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق، وجب على فريق التدقيق القيام بتوثيق كافة أعمال التدقيق بحيث تعتبر

عناصر أعمال التدقيق إثباتا تعزز عملية ونتائج وتوصيات التدقيق الناتجة عن أدلة التدقيق من أعمال التدقيق المنجزة، وهي تشمل كل من:

- العينات: تتمثل المعاينة في أن نتائج العينة توفر معلومات عن المجتمع الذي سحبت منه العينة باعتبارها طريقة فعالة للحصول على أدلة وقرائن التدقيق.
- نسبة الانحراف المقبول: تمثل هذه النسبة معدل الانحراف عن ضبط المفروض الذي يرغب المدقق قبوله ويطلق عليه الخطأ المقبول، أي كلما كان معدل الانحراف المقبول أعلى كلما كانت حجم العينة أقل.
- نسبة الانحراف المتوقع: تمثل نسبة الانحراف المتوقع لمعدل الانحراف في المجتمع الذي يتم اكتشافه ويطلق عليه الخطأ المتوقع، فكلما كان معدل الخطأ الذي يتوقع اكتشافه في المجتمع الإحصائي كلما كان حجم العينة المطلوب أكبر لتحقيق تقدير مقبول للمعدل الفعلي للانحراف.
- مستوى الثقة: وهو قياس احتمال وقوع تقدير العينة من خلال درجة الدقة الموضوعة والمقترحة في شكل نسبة مئوية، فكلما زادت درجة الثقة المنتظر تحققها من نتائج العينة كلما كان حجم العينة المطلوب أكبر.
- حجم المجتمع: وهو جميع الوحدات التي يتم استخراج أو اختيار العينة منها. (الوردات، 2014، صفحة 541)

ثالثا: إيصال النتائج:

بعد إتمام نظام الرقابة الداخلية وإجراء الاختبارات الجوهرية لهذا النظام ومن ثم إعادة تضمينها من قبل المدقق الداخلي إلى استنتاجات في ورقة خاصة في ملف العمل يتم إدراجها في تقرير الذي سيتم إعداده لنتائج التدقيق، ويجب على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة مباشرة.

رابعا: المتابعة:

المتابعة هي عملية تحديد مدى كفاية وفعالية وحسن توقيت الإجراءات التي تتخذها الإدارة بشان الملاحظات والتوصيات التي تم تبليغها إياها ينبغي وضع إليه من قبل المدققين الداخليين حسب (معيار الأداء2500) لضمان تنفيذ الأعمال بفاعلية ويجب

على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع وإرساء وصون نظام لمتابعة ما يتبع إزاء النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة للتحقق من أن الإجراءات طبقت تطبيقا فعالا وتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق عملية المتابعة وتتمثل إجراءات المتابعة في:

- المخاطر المحتملة المتعلقة بالمهمة، مدى تعقد وصعوبة تطبيق الإجراءات التصحيحية اللازمة وأهمية توقيت التوصيات والملاحظات المبلغة، درجة الجهد والكلفة المطلوبين لتصحيح الوضع المبلغ عنه.
- للتأثير الذي يمكن أن ينجم عن عدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، والفترة الزمنية التي تستلزمها تلك الإجراءات التصحيحية.

خامسا: مراقبة نتائج مهمة التدقيق وإجراءاتها:

يجب على المدقق الداخلي أن يحدد ما إذا كانت الإجراءات التصحيحية قد اتخذت، وما إذا كانت تحقق النتائج المنشودة وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يضع الإجراءات اللازمة لذلك والتي تشمل على تحديد إطار زمني يلزم أن تقوم الإدارة بالاستجابة للملاحظات والتوصيات المتعلقة بمهمة التدقيق وتقييم استجابتها من حيث كفايتها بالمقارنة مع الأهمية النسبية للملاحظات والتوصيات والتحقق من استجابة الإدارة وكذا تنفيذ مهمة المتابعة مباشرة وإجراء التبليغات اللازمة لرفع الردود والتصرفات غير المرضية في المستويات المناسبة في الإدارة العليا. (الوردات، 2014، صفحة 582)

المبحث الثالث: الكشوفات المالية.

المطلب الأول: تعريف الكشوف المالية.

1. تعد الكشوفات المالية أحد أهم مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة، وهي تمثل وثائق رسمية رقمية تعكس ما في المؤسسة من موارد وما بحوزتها من موجودات وما عليها من التزامات للدائنين والمالكين، وتوثق كل التفاصيل التي تخص نشاط المؤسسة ونتائج أعمالها وعادة ما تتمثل بالميزانية وكشف الدخل أو ما يسمى حساب الأرباح والخسائر وكشف التدفقات النقدية وكشف المتاجرة والعمليات، وفيما يلي مناقشة تفصيلية لهذه الكشوفات المالية. (كوكب الجميل، تموز 2015، صفحة 219)

2. هي المستندات المالية التي تحرر في نهاية فترة زمنية معينة. أهم هذه الكشوفات المالية هي: كشف العائد- الميزانية العمومية –كشف حصة الملاك. هذه الكشوفات تبنى على أساس المعلومات المحاسبية لكل التعاملات التي تمت في فترة محددة. الكشوفات المالية تظهر للمالك الوضع المالي للمؤسسة، وكيف تسير الأوضاع المالية بها، وهل هناك وسائل لتحسين أو زيادة الربحية. (نبيهه، 2017، صفحة 412)

3. هي أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها المنظمة خلال السنة المالية مرتبة حسب الهدف من إعدادها فهناك قوائم تقيس صافي الدخل من حيث الإيرادات والمصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة. (الصيرفى، 2006، صفحة 41)

4. القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة، وهي بمثابة المنتوج الرئيسي للمحاسبة، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة محاسبية قد تكون في شكل مؤسسة فردية أو شركة تضامن أو مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة سواء كانت تنشط في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي، بغرض تحقيق الربح أو عدم تحقيقه. (بن قطيب و حطاب، 2019، صفحة 10)

المطلب الثاني: أهداف الكشوفات المالية.

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هي توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار بهدف إتخاذ قرارات رشيدة. وتقوم المؤسسة بتقديم المعلومات المحاسبية عن طريق إعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية التي تستفيد منها الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية المهتمون بنتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي،كالمديرين والمستثمرين والدائنين.

فالقوائم المالية هي الناتج النهائي للنظام المحاسبي الذي تقوم المؤسسة بإعداده لإظهار نتيجة النشاط من ربح أو خسارة خلال مدة زمنية معينة، والوقوف على وضعها المالي في تاريخ معين. ووفقا لمعايير المحاسبة السعودية، فإنه يمكن تحديد أهداف القوائم المالية ذات الغرض العام والمعلومات التي يجب أن تحتوي عليها في النقاط التالية: (بن محمد الشباني، 2014، صفحة 24)

1. تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسين كحاجة المستفيدين الخارجيين إلى المعلومات تساعدهم على تقييم قدرة المؤسسة في المستقبل على توليد تدفق نقدي كاف.

2. القياس الدوري لدخل المؤسسة ما يسهم في تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل وتحويله إلى تدفق نقدي في المستقبل. مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة وظروف العرض والطلب وما إلى ذلك من العوامل.

3. تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفق النقدي: ويعد إتباع مبدأ الاستحقاق أساسا لقياس الدخل الدوري أكثر فائدة في تقييم التدفقات النقدية من إتباع الأساس النقدي لهذا الغرض. (بن محمد الشباني، 2014، صفحة 25)

4. تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها: ينبغي أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن أصول المؤسسة وخصومها وحقوق أصحاب رأسمالها.

تقديم معلومات عن التدفقات النقدية: تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال.

المطلب الثالث: أنواع الكشوفات المالية.

تتمثل أنواع القوائم المالية من النظام المحاسبي المالي فيما يلي: (بومزايد، 2018، صفحة 248)

أولا: الميزانية.

ثانيا: حساب النتيجة.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة.

رابعا: جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

خامسا: الملحق.

أولا: الميزانية :

أ. شكل ومضمون الميزانية:

تظهر الميزانية في شكل جدول يبين بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الأموال الخاصة والخصوم، في تاريخ معين. وترتب عناصر الميزانية في مجموعات متجانسة ذات عناوين معبرة بشكل يسمح إجراء مقارنات بين هذه المجموعات أو متابعة تطورها عبر

دورات مالية، سواء على مستوى المؤسسة الاقتصادية أو بين عدد من المؤسسات. لذلك فإن التمييز بين الموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة أمرا ضروريا، مما يجعلها تهدف أساسا إلى خدمة أغراض التحليل المالي.

وتجدر الإشارة أن "عناصر قائمة المركز المالي تعتبر لحظية، وتعرف محاسبيا بمصطلح أرصدة تمييزا لها عن التدفقات والتي تمثل العناصر المكونة للقوائم المالية الأخرى (جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة).

وقد نص النظام المحاسبي المالي على العناوين التي يجب عرضها بصورة منفصلة في صلب الميزانية، كحد أدنى عند وجود معلومات تخص هذه العناوين :

1) في الأصول :

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الإهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، والمدينون الآخرون والأصول المماثلة الأخرى (أعباء مثبتة سلفا).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية. (بومزايد، 2018، صفحة 249)

2) في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عملية التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة المؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غي الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).

- المرصودات (المخصصات) للأعباء والخصوم المماثلة (نواتج مثبتة سلفا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية. (بومزايد، 2018، صفحة 250)

ويظهر الجدول رقم 02 الميزانية وفقا لما جاء في النظام المحاسبي المالي: أنظر الملحق رقم 01

ب. مزايا الميزانية:

تهدف الميزانية إلى توفير معلومات أساسية عن المركز المالي للمؤسسة من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية تساعد مستخدميها في التنبؤ واتخاذ قرارات وهي: (بومزايد، 2018، صفحة 254)

1. الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها المؤسسة وقدرتها على تعديلها في الماضي، فهي مفيدة في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها.
2. الهيكل المالي للمؤسسة لما له من أهمية في التنبؤ بحاجة المؤسسة للإقتراضات المستقبلية، ومدى قدرتها في الحصول على مصادر تمويل مستقبلية.
3. درجة السيولة والتي بدورها تفيد بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في ميعاد استحقاقها.

ثانيا: حساب النتيجة:

أ. شكل ومضمون جدول حسابات النتيجة:

يظهر حساب النتيجة في شكل قائمة تلخص جميع مصاريف التي تكبدتها المؤسسة والنواتج (الإيرادات) التي حققها خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، للوصول إلى النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة). فهو بذلك يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء. (بومزايد، 2018، صفحة 255)

يتطلب إعداد جدول حساب النتيجة إبراز المراحل المختلفة لتحقق النتيجة بمقابلة الإيرادات المحققة خلال الدورة مع المصاريف المتكبدة لاكتساب هذه الإيرادات، مما يجعل القائمة لها فائدة كبيرة نظرا لما توفره من المعلومات اللازمة لمستخدميها في تحليل الوضع المالي للمؤسسة.

ويجب الإفصاح عن كل بند من بنود المصاريف والإيرادات بشكل منفصل.

ويتم تقديم حساب النتيجة بطريقتين:

- طريقة الأعباء حسب طبيعتها.
- طريقة الأعباء حسب الوظيفة .

ب. المعلومات الدنيا المقدمة بحساب النتيجة حسب طبيعتها:

تشمل المعلومات الدنيا الواجب تقديمها وفقا للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها لتسمح بتحديد مجاميع مهمة للتسيير تكمن في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، والهامش الإجمالي عن الاستغلال.
- ✓ نواتج الأنشطة العادية.
- ✓ النواتج المالية والأعباء المالية.
- ✓ أعباء العاملين.
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- ✓ المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية.
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية.
- ✓ العناصر غير العادية (نواتج وأعباء).
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم إلى شركات المساهمة.

ويظهر جدول حساب النتيجة وفقا لطرقة الأعباء حسب طبيعتها وفق الجدول رقم 01. (بومزايد، 2018، صفحة 256)

الجدول رقم 03:جدول حساب النتيجة وفقا لطريقة الأعباء حسب طبيعتها أنظر الملحق رقم 02.

ملاحظة: بالنسبة لطريقة الأعباء حسب الوظيفة، فإن للمؤسسة أيضا إمكانية تقديم جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة في الملحق، حيث يتم تبويب المصاريف بموجب هذه الطريقة حسب وظيفتها. (بومزايد، 2018، صفحة 257)

ثالثا:جدول سيولة الخزينة:

يهدف جدول سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد النقدية وما يعادلها، وكذلك استعمالات هذه النقدية. وتشمل التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات النقدية وما في حكمها والخاصة بمؤسسة معينة، وهذه التدفقات تتمثل أساسا وفقا للنظام المحاسبي في ما يلي: (بومزايد، 2018، صفحة 258)

- تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية: تتمثل أنشطة التشغيل في الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد للمؤسسة، وغير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.

- التدفقات النقدية التي تولدها أنشطة الاستثمار: وتشمل التدفقات الناتجة عن سحب الأموال وتحصيلها عند شراء وبيع أصول طويلة الأجل.

- التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويل: وهي تدفقات عن أنشطة ينتج عنها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

- تدفقات أموال متأتية من أسهم، فوائد وحصص تقدم كل على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في أنشطة عمليات الاستثمار والتمويل.

ويعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة ختامية جديدة أتى بها النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني، انطلاقا من أن قدرة المؤسسة على توليد نقدية كافية لتغطية احتياجاتها من السيولة على مدى القصير. ويسمح هذا الجدول بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار، وتدفقات التمويل، بالإضافة إلى أنه يسمح بالمقارنة مع الدورة السابقة مما يجعله مهما بالنسبة للتحليل المالي.

ويهدف جدول تدفقات الخزينة من خلال البيانات التي يقدمها إلى تحقيق الأغراض الموالية: (بومزايد، 2018، صفحة 259)

1. بيان قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية صافية موجبة.
2. تبيان المصادر المولدة للنقدية.
3. التنبؤ بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامها المالية في ميعاد استحقاقها.

يعد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، والطريقة المباشرة هي الموصى بها. وتتمثل هذه الطريقة في:

- تقديم العناوين الرئيسة لدخول الأموال الإجمالية وخروجها (الزبائن، الموردون، الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.

- مقابلة هذا التدفق المالي الصافي بالنتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

ويوضح الجدول رقم 04 نموذج لجدول تدفقات الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي. (بومزايد، 2018، صفحة 260)

الجدول رقم 04جدول التدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة) أنظر الملحق رقم 03.

❖ مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

يعتمد في إعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج على ميزان المراجعة بعد الجرد، غير أن قائمة التدفقات النقدية يعتمد عند إعدادها على ثلاثة مصادر: (بومزايد، 2018، صفحة 261)

1. ميزانيات مقارنة متوالية يتم من خلالها تحديد التغير في أرصدة عناصر الأصول والأموال الخاصة والخصوم في بداية الدورة المالية ونهايتها.
2. جدول حساب النتيجة للدورة الجارية يتم من خلاله تحديد المبالغ النقدية المحققة من العمليات التشغيلية والمبالغ النقدية المستخدمة فيها.
3. دفتر الأستاذ من خلال المعلومات المقدمة عن حساب النقدية فيما يتعلق بالعمليات التي ساهمت في الحصول على النقدية، والتي أدت إلى استخدامها خلال الدورة.

❖ خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة:

I. التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية: وفقا لهذه الطريقة يتم اللجوء إلى تعديل كل عنصر من العناصر جدول الحسابات النتيجة من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، وذلك لغرض حساب صافي النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية. ويعتمد أسلوب الطريقة المباشرة على تحليل الإيرادات والمصاريف المعروضة على قائمة جدول حسابات النتائج حسب تسلسلها وتحديد المبالغ النقدية المستلمة والمبالغ المدفوعة المتعلقة بها.

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن: لتحديد التحصيلات المقبوضة من المدينين نحسب التغيير الحاصل في رصيد المدينين (الزبائن و الحسابات الملحقة) خلال الفترة والذي ينتج طبعا بالزيادة في حالة كون المبيعات على الحساب أكبر منها نقد، وتكون بذلك النقدية المحصلة هي عبارة كون المبيعات على الحساب أكبر منها نقدا، وتكون بذلك النقدية المحصلة هي عبارة عن رصيد مبيعات الدورة مطروحا منها الزيادة في رصيد المدينين. أما في حالة العكس فيدل أن مبيعات الدورة كانت نقدا وبالإضافة هناك حقوق سابقة تم تحصيلها، كما بلي: (بومزايد، 2018، صفحة 262)

أ. في حالة التغير في رصيد المدينين بالزيادة :

النقدية المحصلة من الزبائن = (مبيعات + TVAمسترجعة)– الزيادة في رصيد المدينين.

ب. في حالة التغير في رصيد المدينين بالنقصان:

النقدية المحصلة من الزبائن = (مبيعات + TVAمسترجعة) + النقصان في رصيد المدينين.

- تحصيلات أخرى متعلقة بالأنشطة التشغيلية وتشمل الحسابات:

ح/74 إعانات الاستغلال، ح/757 نواتج استثنائية عن عمليات التسيير، ح/758 نواتج أخرى للتسيير الجاري.

- المبالغ المدفوعة للموردين: لتحديد المدفوعات النقدية للموردين والحسابات المرتبطة بها نحسب التغير في رصيد الموردون والحسابات المرتبطة بها، فإن كان التغيير بالزيادة فهذا يدل على أن المشتريات بالأجل أكبر من المبالغ المدفوعة للمودين. لذلك عند حساب المدفوعات النقدية يتم طرح الزيادة في رصيد الموردين والحسابات المرتبطة بها (ما عدا الحساب 409) من قيمة المشتريات، والعكس صحيح.

النقدية المدفوعة = المشتريات للموردين
+ النقصان في رصيد الموردين و الحسابات المرتبطة بها
– الزيادة في رصيد الموردين و الحسابات المرتبطة بها

ولأجل هذا لابد من تحديد قيمة المشتريات خلال الفترة، من خلال رصيد تكلفة البضائع المستهلكة للبيع والتغيير في رصيد مخزونات البضائع، وبنفس الطريقة نحصل على: (بومزايد، 2018، صفحة 263)

المشتريات =رصيد ح/ 60x
+ الزيادة في رصيد المخزونات ح/30،31،32
– النقص في رصيد المخزونات ح/30،31،32

النقدية المدفوعة وموردي الخدمات الخارجية: يمكن تحديد مبلغ النقدية المدفوعة لهؤلاء بالاعتماد على رصيد المصروف والتغير رصيد الديون المعني، كما يلي: (بومزايد، 2018، صفحة 264)

❖ النقدية المدفوعة للعاملين والحسابات الأخرى عن الرواتب والأجور:

رصيد ح/63xx
+ النقصان في رصيد حسابات الديون المعنية: ح/42x،43x
– الزيادة في رصيد حسابات الديون المعنية: ح/42x،43x

❖ النقدية المدفوعة لموردي الخدمات:

رصيد ح/61،62 + النقصان في رصيد حساب الديون المعني: ح/401x

رصيد ح/61،62 – الزيادة في رصيد حساب الديون المعني: ح/401x

هكذا وبنفس الطريقة تحسب المبالغ المدفوعة لدائني المصاريف الأخرى.

II. التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

ترتبط التدفقات المتأتية من الأنشطة الاستثمارية بالعمليات المتعلقة بالتثبيتات أي الأصول غير الجارية. وتشمل التدفقات الاستثمارية العمليات تدفقات نقدية داخلة، وتدفقات نقدية خارجة، كما يوضحه الجدول رقم 03.

- تدفقات نقدية داخلة: وتشمل ما يلي:
  - المقبوضات عن عملية بيع تثبيتات مادية وغير مادية.
  - المقبوضات عن عملية بيع تثبيتات مالية.
  - المقبوضات عن تحصيل اقراضات.
- تدفقات نقدية خارجة: وتشمل النقدية المدفوعة عن الأنشطة الاستثمارية، وتتضمن:
  - المدفوعات عن التثبيتات المادية وغير المادية.
  - المدفوعات عن اقتناء تثبيتات مالية.
  - مدفوعات أخرى عن أصول طويلة الأجل.

وتجدر الإشارة أنه لا توجد صعوبات تذكر بخصوص تحديد التدفقات الاستثمارية، كونها تعتمد على بيع أو شراء التثبيتات. ويتم حينئذ قياس المبلغ المقبوض أو المبلغ المدفوع كما يلي: (بومزايد، 2018، صفحة 265)

1. المقبوضات النقدية من التثبيتات المادية وغير المادية، تتمثل في القيمة المحاسبية الصافية لأصل الثابت المتنازل عنه مضافا إليها فائض التنازل أو مطروحا منها خسارة التنازل.
2. المقبوضات النقدية من بيع للتثبيتات المالية، تشمل تكلفة التثبيتات المالية مضافا إليها أرباح التنازل أو مطروحا منها خسائر التنازل.
3. أما المدفوعات النقدية عن التثبيتات فيتم قياسها عند الشراء، بالإضافة للمبالغ النقدية اللاحقة المدفوعة والتي يعترف بها كأصل ثابت، وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي.

III. التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل :

ينتج هذا النوع من التدفقات عن الأنشطة التي تؤدي إلى تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض. لذلك فإن التدفقات التمويلية والتي تكون عادة تتميز عادة بسهولة معرفتها وتحديد قيمتها، يمكن أن تظهر وفق الجدول رقم 03 على الشكل الموالي: (بومزايد، 2018، صفحة 266)

1. تدفقات نقدية داخلة: وهي تتضمن المقبوضات النقدية الناتجة عن ما يلي:
- تحصيلات عن إصدار أسهم، لزيادة رأس المال.
- مقبوضات نقدية القروض.

2. تدفقات نقدية خارجة: تتضمن المدفوعات النقدية الناتجة عن:
- الحصص وغيرها من التوزيعات المدفوعة للملاك، عند إنقاص رأس المال أو توزيع الأرباح.
- التسديدات النقدية للقروض والديون المماثلة.

رابعا: جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل بند من البنود التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة للوحدة خلال السنة المالية.

أما المعلومات الواجب توافرها كحد أدنى وفقا للنظام المحاسبي المالي:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.
- ✓ التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة.
- ✓ النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- ✓ عمليات الرسمية (ارتفاع، انخفاض، تسديد ....).
- ✓ توزيع النتيجة و التخصصات المقررة خلال السنة المالية.

وتجدر الإشارة أن التغير رؤوس الأموال الخاصة للوحدة، بين تاريخين لميزانيتين متواليتين، مؤشرا عن ارتفاع أو انخفاض صافي أصولها بخلاف التغير الناتج عن الإضافات والمسحوبات خلال الفترة من طرف أصحاب حقوق الملكية. وبذلك فهو يعبر عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن نشاطها خلال الفترة.

يشمل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة عن جميع العمليات المتعلقة برأس مال والاحتياطات. كما يوضحه الجدول رقم05. (بومزايد، 2018، صفحة 267)

الجدول 05: جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة أنظر الملحق رقم 04.

خامسا:ملحق القوائم المالية:

وفقا للنظام المحاسبي المالي يشتمل ملحق القوائم المالية على المعلومات تخص النقاط الموالية، حينما تكون تلك المعلومات تكتسي طابعا مهما أو كانت مفيدة لفهم المعلومات الواردة في القوائم المالية: (بومزايد، 2018، صفحة 268)

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد القوائم المالية.
2. مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم القوائم المالية.
3. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الكيانات أو مسيريها.
4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إيرادها في الملحق وهما:

- الطابع الملائم للإعلام.
- الأهمية النسبية للإعلام.

ويعني هذا أن الملحق ينبغي أن يشتمل فقط على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم، الذي قد يصدر عن الجهات المستخدمة لهذه الكشوف المالية، على ممتلكاتها ووضعها المالي ونتيجتها.

المطلب الرابع: عناصر القوائم المالية.

سنتناول في هذا المطلب بيانات تفصيلية لعناصر القوائم المالية والتي تتمثل فيما يلي:

أ. الأصول طويلة الأجل: (فرغلى حسن، السيد مصطفى، و محمد ابو طالب، 2003، صفحة 306)

✓ الأصول الثابتة:

بيان حركة الأصول الثابتة بأنواعها الرئيسة وحركة مجمع الإهلاك خلال الفترة المالية.

✓ المشروعات تحت التنفيذ:

بيان حركة المشروعات تحت التنفيذ خلال الفترة المالية.

✓ الاستثمارات طويلة الأجل:

- بيان تحليل للاستثمارات طويلة الأجل في أسهم سواء المسجلة أو غير المسجلة بالبورصة يوضح حركة هذه الاستثمارات والقيمة السوقية للمدرج منها في البورصة.

- بيان تحليل للاستثمارات في سندات يوضح القيمة الاسمية للسندات، والرصيد المتبقي من خصم أو علاوة الإصدار دون إهلاك أو تسوية في تاريخ إعداد القوائم، سعر الفائدة، وشروط سداد السندات، وكذلك ما يستحق تحصيله منها خلال السنة المالية التالية.
- بيان تحليل للاستثمارات العقارية يوضح حركة هذه الاستثمارات خلال الفترة المالية مع إيضاح القيمة السوقية لها.

✓ قروض طويلة الأجل:

- بيان تحليل للقروض طويلة الأجل الممنوحة للغير، والضمانات المتعلقة بها، وسعر الفائدة، وشروط السداد، وكذلك ما يستحق تحصيله منها خلال السنة المالية التالية.

✓ الأرصدة المدينة طويلة الأجل:

- بيان تحليل للأرصدة المدينة طويلة الأجل يوضح حركة هذه الأرصدة، وكذلك ما يستحق تحصيله منها خلال السنة المالية التالية.

✓ الأصول غير الملموسة توضح حركة هذه الأصول، والمدة المقدرة لاستهلاك هذه الأصول.

ب. حقوق الملكية: (فرغلى حسن، السيد مصطفى، و محمد ابو طالب، 2003، صفحة 307)

- بيان رأس المال المصرح به.
- بيان تفصيلي يوضح حركة رأس المال المصدر، وعدد الأسهم المصدرة والقيمة الاسمية والأقساط التي لم تسدد بعد من رأس المال والأقساط المتأخر سدادها، وذلك بالنسبة لكل نوع من أنواع الأسهم.
- بيان الحقوق والامتيازات والقيود على توزيعات الأرباح واسترداد رأس المال إن وجد.

ت. الالتزامات الطويلة الأجل:

✓ القروض طويلة الأجل:

بيان تحليل القروض طويلة الأجل بوضع حركة هذه القروض، وكذلك الضمانات المتعلقة بها وأية قيود على أصول المؤسسة، سعر الفائدة وشروط السداد، وأيضا ما يستحق سداده من القروض طويلة الأجل خلال السنة المالية التالية.

✓ السندات:

بيان تحليل للسندات القيمة الاسمية، والرصيد المتبقي من خصم أو علاوة الإصدار دون إهتلاك أو تسوية في تاريخ إعداد القوائم المالية، وسعر الفائدة، وشروط السداد لهذه السندات ومدى إمكانية تحويلها إلى مساهمات، وكذلك ما يستحق سداده من هذه السندات خلال السنة المالية التالية.

✓ الالتزامات الأخرى طويلة الأجل:

بيان تحليلي للالتزامات الأخرى طويلة الأجل يوضح قيمتها وما يستحق سداده منها خلال السنة التالية.

ث. الالتزامات المتداولة: (فرغلى حسن، السيد مصطفى، و محمد ابو طالب، 2003، صفحة 308)

بيان تحليل للالتزامات المتداولة يوضح القروض قصيرة الأجل المستحقة للبنوك والسحب على الكشوف وغيرها من التسهيلات البنكية والأرصدة المستحقة للموردين وأوراق الدفع والبنود المهمة من الالتزامات المتداولة الأخرى.

ج. المخصصات:

بيان تحليلي لأهم المخصصات يوضح رصيد كل من هذه المخصصات في أول الفترة المالية.

ح. عناصر أخرى بالقوائم المالية:

بيان تحليلي لأية بنود أو أرقام مهمة أخرى بالقوائم المالية.

المبحث الرابع: تدقيق الكشوف المالية والإفصاح عنها

المطلب الأول: تقرير مدقق الحسابات

تعريف تقرير مدقق الحسابات:

أنه مستند يتأكد بواسطته مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، بأن دوائر المؤسسة تقوم بأعمالها بانتظام ووفق نظام الضبط الداخلي والسياسات والإجراءات المحددة، وحسب الخطط المرسومة وأنها تتقيد بأحكام القانون والتنظيمات والنظام الداخلي وتوجيهات السلطات العامة. وأن البيانات المالية بما فيها ميزانية المؤسسة التي تبين مركزها المالي وحساباتها ونتائج أعمالها تظهر بصورة عادلة الوضع/ المركز المالي الحقيقي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق وأن الإيضاحات حول البيانات المالية هي كافية وملائمة. (يوسف صبح، 2010، صفحة 230)

يتمثل الهدف الأساسي من تدقيق التقارير المالية هو تمكين مدقق الحسابات من إبداء رأي حول عدالة هذه القوائم المالية ومدى مطابقتها للمعايير الموضوعة. ويكون ذلك من خلال قيام المدقق بإعداد التقارير لتدقيق حيث يوضح فيه رأيه فيما إذا:

1. كانت التقارير المالية قد أعدت باستخدام سياسات محاسبية مقبولة وإن هذه السياسات ثابتة.
2. كانت التقارير المالية تتمشى مع النظم والمتطلبات القانونية.
3. كان الشكل العام الذي تظهره التقارير المالية يتماشى مع المعلومات مدقق الحسابات عن نشاط المؤسسة.
4. كان هناك إفصاح مناسب من النواحي الهامة والمتعلقة بالعرض السليم للتقارير المالية. (طرشي و طرشي، 2020/2019، صفحة 65)

تؤكد الكثير من الهيئات العلمية والمهنية والتشريعات المحلية في مختلف دول العالم على ضرورة إبداء المدقق لرأيه في مدى عدالة القوائم المالية في التعبير عن الموقف المالي للمؤسسة وكذلك ضرورة وضوح رأيه بهذا الشأن.

وعليه فإن رأي المدقق لا يخرج عن أربع حالات، وتتحدد كل حالة انطلاقا من نوع التقرير كما يلي: (حلمي جمعة، 2000، صفحة 126)

- تقرير نظيف.
- تقرير نظيف جزئيا تقرير نظيف كليا.
- تقرير سلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي.

أولا: تقرير نظيف:

يشير هذا النوع من التقرير إلى عدم وجود تحفظات، أي أن هناك عدالة في تمثيل القوائم المالية عن حالة المؤسسة محل التدقيق.

ويمكن للمدقق إضافة فقرات أخرى للرأي إذا وجد أن هناك أحداث معينة يجب ذكرها في التقرير أو تأكيد معين أو تفسير لموضوع معين. (عميروش، 2010، صفحة 45)

ثانيا: تقرير غير نظيف جزئيا:

هذا النوع من التقارير يشير إلى وجود تحفظات، وهو أن يصدر المدقق تقرير متحفظ بسبب وجود بعض الاعتراضات ويجب على المدقق أن يذكر هذه التحفظات وأثرها على القوائم المالية المدققة.

يعتبر الرأي بتحفظ من أصعب المهام التي تقع على عاتق المدقق، حيث يلجأ المدقق فيها إلى استخدام أسلوب واضح لتبرير أسباب التحفظ بشكل محدد ودقيق، وقد ترجع هذه التحفظات إلى أحد العوامل التالية:

- أن عملية الفحص للدفاتر والسجلات لم تتم طبقا لمعايير التدقيق.
- وجود معوقات من طرف إدارة المؤسسة لإجراءات التدقيق، من خلال عدم مساعدة المدقق في الحصول على المصادقات والشهادات من الغير.
- عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية.
- عدم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية.
- في حالة ما إذا تبين للمدقق احتمالات فيما يخص استمرارية المؤسسة في المستقبل القريب.

وقد أكد الإتحاد الدولي للمحاسبين على ما تقدم في المعيار الدولي رقم 700لاسيما الفقرات 41و 42و43 و 44 على أن يكتب المدقق عبارات التحفظ بعد فقرة النطاق. (عميروش، 2010، صفحة 46)

ثالثا: تقرير غير نظيف كليا:

ويشير هذا التقرير إلى عدم التمثيل للقوائم المالية للصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة وطبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وعند استخدام المدقق لهذا الرأي في تقريره لابد أن يوضح بعبارات لا تقبل الشك في أسباب هذا الرأي.

وعند هذا النوع من رأي المدقق يجد أن التحفظ غير كاف للإفصاح عن النقص أو التضليل في القوائم المالية ويجب على مدقق الحسابات بيان أسباب إصداره للرأي السلبي كما جاء في الفقرة رقم 46من المعيار الدولي للتدقيق رقم700.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى إعداد مثل هذا التقرير:

- عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية لدرجة لا يمكن الاعتماد عليه من قبل المدقق.
- وضع القيود والعقبات من طرف إدارة المؤسسة.
- استخدام المؤسسة لأسس تقييم للأصول بقيمة تختلف عن القيم الحقيقية، أو إحداث المؤسسة لتغييرات في السياسة المحاسبية التي تستخدمها من فترة إلى أخرى. (عدم كفاية الإفصاح)
- عدم التوافق بين المدقق والإدارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر والسجلات مثل التزوير والتضليل مما يؤثر على صحة وصدق معلومات القوائم المالية. (عميروش، 2010، صفحة 47)

رابعا: التقرير السلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي:

قوم مدقق الحسابات بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم تمكنه من الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة، لذلك لا يستطيع إبداء رأي حول البيانات المالية.

وقد يمتنع المدقق عن إبداء رأيه بسبب قيود كبيرة على مدى الفحص الذي يقوم به، أو في حالة عدم تأكده من قيمة أحد العناصر أو نتائج معينة تؤثر بشكل كبير على المركز المالي وعلى نتائج الأعمال، ففي هذه الحالة يجد المدقق أنه من الصعب عليه تكوين رأيا عن القوائم المالية كوحدة واحدة.

ومن الممكن لمدقق الحسابات أن يمتنع عن إبداء الرأي في الحالات التالية:

- في حالة عدم السماح للمدقق بإرسال مصادقات من العملاء للتحقق من أرصدتهم أو إرسال مصادقات للدائنين للتحقق من رصيد المؤسسة لديهم.
- القيام بعملية الجرد مع عدم حضور المدقق أو من ينوب عنه، وعدم تمكنه من فحص الأرصدة في تاريخ لاحق.
- في حالة عدم قناعة المدقق بقيم بعض العناصر الظاهرة في الميزانية أو عدم الاقتناع بطريقة التقييم.

هذا وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في معيار التدقيق الدولي رقم700 أنه يجب على المدقق أن يكتب في تقريره أسباب امتناعه عن إبداء الرأي. (عميروش، 2010، صفحة 47)

المطلب الثاني: مسؤولية مدقق الحسابات

المدقق الداخلي يعمل على تدقيق القوائم المالية، حسابات المؤسسة ومن ثم إبداء رأي محايد كخبير محاسبي في مدى صحة هذه البيانات ومصداقيتها وخلال قيامه بهذه المهمة عليه الالتزام ببعض الواجبات منها الالتزام بسرية المعلومات المتعلقة بالعميل

(المؤسسة) وكذلك الأمانة والموضوعية عند تدقيقه للقوائم ويجب عليه بذل الجهد اللازم في تدقيق هذه الوثائق ثم إصدار تقريره. (تامر، 2017، صفحة 31)

المدقق غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، ولكن عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها وعمل برنامج تدقيق شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقعها المدقق وجود تحريف مادي في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية. (تامر، 2017، صفحة 32)

وكما يتوجب على المدقق الاستفسار من إدارة المؤسسة حول اكتشاف أي خطأ جسيم أو غش بالحسابات.

ويجب على المدقق استنادا إلى تقييم المخاطر أن يضع إجراءات تدقيق بهدف الحصول على ضمان معقول بأن التحريف الناتج عن الخطأ والغش والذي يكون ماديا بالنسبة للقوائم المالية ككل سيتم اكتشافه. وبناء على ذلك يسعى المدقق للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول عدم وقوع خطأ وغش لهما تأثير مادي على القوائم المالية أو في حالة وقوعهما، إظهار الغش بصورة مناسبة في تلك القوائم وتصحيح الخطأ. ونظرا لوجود جوانب قصور متأصلة في عملية التدقيق فإن هناك مخاطر لا يمكن تجنبها بأن تحتوي القوائم المالية على تحريف جوهري ناتج عن الغش، وبدرجة أقل ناتج عن الخطأ أو غش وقع خلال الفترة التي يغطيها تقرير المدقق لا يدل على أن المدقق قد فشل في الالتزام بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية في عملية التدقيق. إن السؤال عما إذا كان المدقق قد التزم بتلك المبادئ وإجراءات التدقيق المتخذة حسب مقتضياتها الأحوال ومدى ملائمة تقرير المدقق استنادا إلى نتائج هذه الإجراءات، لذلك عليه تحمل بعض المسؤوليات تصنف حسب التالي:

أولا:المسؤولية الأدبية:

إن الدور الملقى على عاتق المدقق الخارجي، جعله يمثل ضمير المجتمع والحارس الواقعي من الرشوة أو الفساد أو إساءة الاستعمال، وبالتالي فإن سكوته عن مخالفات أو سرقات أو عدم الإشارة إليها في تقريره أو موافقته على توزيع أرباح وهمية تلبية لأغراض الإدارة إنما يعرضه إلى فقدان المركز الأدبي الذي يتمتع به هذا المدقق الخارجي، إلى شعور المجتمع بخيبة أمل نتيجة تحول من يفترض به أن يكون أداة حماية ورقابة إلى أداة من أدوات الاختلاس والتلاعب، ولا يخفى على الجميع ما لهذا المرء من آثار سلبية والتلاعب حالية ومستقبلية على الاقتصاد نتيجة لغياب الردع الأخلاقي الذي يحمي مهنة تدقيق الحسابات. (تامر، 2017، صفحة 27_28)

ثانيا: المسؤولية المهنية:

إن القبول الاجتماعي لدور المدققين وضخامة المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقهم دفعتهم إلى تنظيم أنفسهم من منظمات مهنية في معظم دول العالم، وقد قامت هذه المنظمات بوضع دليل سلوك مهني الذي يتوجب على الأعضاء الالتزام به حرصا على كرامة المهنة و إلا تعرضو للمساءلة المهنية (تتراوح بين التنبيه و الإنذار أو تجميد العضوية أو الحرمان من ممارسة المهنة، إذا كانت هذه الممارسة تقتضي اعتمادهم على تقرير المدقق). (تامر، 2017، صفحة 28)

ثالثا: المسؤولية الجنائية:

وهي مسؤولية الناجمة عن فعل مجرما بموجب نص قانوني ساري يقوم به المدقق حسابات أثناء ممارسة عمله، بموجب دعوى عامة تحركها النيابة تحركها النيابة العامة وليس المتضررين كما في المسؤولية المدنية. إذ أن الفعل الإجرامي يؤدي إلى إلحاق الأضرار بالمجتمع وليست أضرار فردية محدودة. (تامر، 2017، صفحة 28)

رابعا: المسؤولية القانونية لمدقق الحسابات تجاه عملائه:

إن مدقق الحسابات يعتبر مسئولا من الناحية القانونية تجاه عمله أي المؤسسة التي تقوم بتدقيق حساباتها، ولحكم العلاقة بين المدقق وعميله العقد المبرم بينهما، ويتحمل المدقق مسؤولية الإخلال بأحكام ذلك العقد أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية للعميل ويحدد له الحدود التي سيعمل المدقق في إطارها.

كما أن مدقق الحسابات يعتبر مسؤولا تجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود مثل هذا العقد، وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققين للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية التدقيق كانت الأسباب الرئيسية فهي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه.

ولكي تنعقد المسؤولية المدنية بنوعيها العقائدية أو التقصيرية ضد مدقق الحسابات يجب أن تتوافر أركان هي:

1. حصول إهمال وتقصير من جانب في أداء واجباته المهنية.
2. وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة وتقصير المراجع.
3. رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير و بين إهمال وتقصير ومدقق الحسابات. (تامر، 2017، صفحة 31)

إذا اكتشف المدقق وجود خطأ أو غش في القوائم المالية فعليه إبلاغ إدارة المؤسسة وإذا لم تصحح المؤسسة الخطأ عليه إبلاغ مستخدمي القوائم المالية أو إبداء رأي متحفظ، إبلاغ السلطات الإشرافية العليا، الانسحاب من عملية التدقيق عندما لا تقوم المؤسسة بالإجراءات اللازمة اتجاه الخطأ.

خامسا: مدى مسؤولية المدقق عن عدم إكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره:

لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم وفي هذه الحالة يجب على المدقق القيام بما يلي:

1. أن يطلب من إدارة المؤسسة القيام بإبلاغ كل من يتأثر بالتحريف للخطأ والغش على القوائم المالية.

2. القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش التي يتم إكتشافها.

3. إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المدقق في وقت قريب فيجوز للمدقق أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم المالية بدلا من إصدار قوائم مالية معدلة كما ورد من قبل.

4. وأخيرا يجب على مدقق الحسابات اتخاذ قرارات الإجراءات التي يرى ضرورتها للتأكد من قيام المؤسسة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة

ولكن في حالة رفض إدارة المؤسسة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المدقق أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبأنه نتيجة لعدم قيام المؤسسة بالإفصاح المطلوب، فإن المدقق سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلا و هي: (تامر، 2017، صفحة 36)

1. إخطار إدارة المؤسسة بأنه لا يجب من الآن فصاعدا الربط بين تقرير المدقق والقوائم المالية.

2. إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المؤسسة لسلطتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المدقق مستقبلا.

3. إخطار كل شخص يعلم المدقق بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلا.

المطلب الثالث: تعريف الإفصاح

يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه عرض وتقديم البيانات والمعلومات الخاصة بنشاطات وفعاليات المؤسسة الاقتصادية إلى الأطراف المستفيدة منها بصورة كاملة وملائمة وفي الوقت المناسب لغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة وخاصة الاستثمارية منها. كما يعرف الإفصاح على أنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي يحتاجها، وذلك لزيادة فعاليه العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث إن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها. (جابر السيد، 2013، صفحة 29)

- الإفصاح المحاسبي كما يلي: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل. (الحيالي، 1996، صفحة 371)

- الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. (الشيرازي و مهدي، نظرية المحاسبة، 1991، صفحة 322)

- و عرف أيضا:" هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة. (محمد الشاهد، 2000، صفحة 20)

المطلب الرابع: ما الذي يجب الإفصاح عنه

تمثل القوائم والتقارير المالية وما تتضمنها من معلومات الأساس الذي يمكن من خلاله معرفة مدى الإفصاح، الذي يساعد مستخدمي تلك القوائم من الاستفادة في اتخاذ القرارات. (آل غزاوي، 2016، صفحة 65)

لهذا زادت معدلات الإفصاح في القوائم المالية بشكل كبير جدا، بسبب تنوع الجهات المستفيدة من تلك القوائم المالية، وطلبها الزيادة في الإفصاح لضمان وسلامة علاقتها مع المؤسسة فقد يتضمن الإفصاح: (معلومات عامة، معلومات عن الإدارة، معلومات عن هيكل التمويلي للمؤسسة، معلومات استثمارية ومالية، معلومات عن الميزانية العمومية، معلومات عن قائمة الدخل، معلومات عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية، معلومات عن قائمة التدفقات النقدية، معلومات عن السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة، معلومات دورية، معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، معلومات عن التطورات الحديثة والمتوقعة، معلومات عن الإيضاحات الأخرى). (آل غزاوي، 2016، صفحة 66)

يتضح مما تقدم كبر حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وتقارير المالية، وهذا بطبيعة الحال زاد من حجم المعلومات المالية إلى حد الإفراط، فقد توسع النقاش في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي من قبل معدي القوائم المالية، الذين يرون أن متطلبات الإفصاح زائدة إلى حد الإفراط بينما يرى المستثمرون أنهم بحاجة للمزيد من الإفصاح، حيث يمثل الحمل المفرط للإفصاح هما مشتركا بالنسبة للكافة أصحاب المصلحة، ابتداء من المستثمرين ومدققي مؤسسات المشاريع الصغيرة حتى كبار المسؤولين بالمؤسسات الكبرى، وقد ذكر العديد منهم أن التقارير المالية لا تتجاوز في الواقع كونها تقارير طويلة جدا، ونتيجة لذلك أصبحت أقل فعالية للتواصل مع المستثمرين، ومع ذلك ما يزال المستثمرون يطلبون مزيدا من المعلومات، خاصة عندما تواجه الأعمال التجارية تراجع أو انحدارا نحو الإفلاس، ومثل هذه المعلومات التي يطلبها المستثمرون في الغالب متوفرة في بالقوائم المالية، إلا أنهم لا يرونها أو لا يتعرفون عليها. (آل غزاوي، 2016، صفحة 66)

ساهمت زيادة معدل الإفصاح في القوائم المالية المنشورة حتى أصبحت تلك التقارير كبيرة جدا وتحتاج إلى وقت وجهد حتى يتم تحليلها تحليلا دقيقا ومفيدا. (آل غزاوي، 2016، صفحة 67)

وفيما يلي سنعرض أهم العناصر التي يجب الإفصاح عنها في المؤسسات:

الفرع الأول: الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

يجب أن تفصح المؤسسات عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبار أنها الأكثر ملاءمة لظروفها، ولقد أصدر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) في هذا الشأن الرأي المحاسبي (22) بعنوان " الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، (أبو المكارم، 2002، صفحة 56)

باعتبار الإفصاح عن هذه السياسات جزء مكمل للقوائم المالية على أن يقدم هذا الإفصاح في الملاحظة الأولى، أو في ملخص منفصل يلي ملاحظات القوائم المالية، هذا الملخص يجيب على العديد من الأسئلة من بينها: ما هي الطريقة المستخدمة في إهتلاك الأصول الثابتة؟ وما هي الطريقة المستخدمة في تقييم المخزون؟ (ويجانت و كيسو، صفحة 340)

الفرع الثاني: الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية:

يقصد بذلك الانتقال من مبدأ محاسبي مقبول عموما إلى مبدأ آخر بديل مقبول عموما أيضا، مما يجعل القوائم المالية غير قابلة للمقارنة، وكمثال على ذلك الانتقال من طريقة الاهتلاك وفق القسط الثابت إلى طريقة الاهتلاك وفق القسط المتزايد، (حلوة حنان، 2006، صفحة 418)

وهنا يتوجب الإفصاح عن تأثير التغيير على الأرقام الخاصة بالفترة المحاسبية الحالية مع بيان أثره الرجعي على الدورات السابقة، ولكن في بعض الحالات يكون من الصعب أو من غير العملي تحديد الأثر التراكمي في بداية الفترة الحالية لتطبيق السياسة الجديدة على كافة الفترات السابقة، وبالتالي يتم تطبيق هذه السياسة بأثر مستقبلي بداية أول فترة قابلة للتطبيق نتيجة صعوبة التمييز بين المعلومات السابقة والمعلومات المتعلقة بتلك التغييرات، وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح عن تصحيح الأخطاء تتم بنفس أسلوب تغيير السياسات المحاسبية. (ابو نصار و حميدات، صفحة 130)

الفرع الثالث: الإفصاح عن التغيرات في التقديرات:

التغيير في التقدير عبارة عن تعديل للقيمة المسجلة لأصل أو التزام، أو لقيمة الاهتلاك لأصل خلال فترة معينة، ويكون التعديل ناتج عن تقييم للوضع الحالي أو للمنافع أو الالتزامات المستقبلية المرتبطة بالأصل أو الالتزام، وبناءً عليه فإن التغيير في التقدير المحاسبي يكون ناتج عن ظهور معلومات جديدة أو تطورات لم تكن موجودة في السابق، (ابو نصار و حميدات، صفحة 124) وفي هذه الحالة يقتصر التأثير على دخل الفترة الجارية والفترات المقبلة، ولذلك لا تعدل معلومات السنوات السابقة، ويكتفي بالإفصاح عن الأسلوب الجديد في شكل ملحوظة إيضاحية. (أبو المكارم، 2002، صفحة 55)

الفرع الرابع: المعلومات حول الآراء التقديرية:

قد تصادف المؤسسة بعض التعديلات في القيم المسجلة في الأصول أو الإلتزامات خلال فترة قادمة بعد إعداد التقارير المالية، بسبب بعض الشكوك التي تصادفها في عملية عدم التأكد من بعض أصولها أو إلتزاماتها، لهذا فقط أشار المعيار إلى أنه يجب أن تفصح المؤسسة في ملخص السياسات المحاسبية الهامة أو الملاحظات الأخرى، بعيدا عن تلك التي تشمل تقديرات عن الآراء التقديرية التي قامت بها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة،والتي لها تأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. (آل غزاوي، 2016، صفحة 95)

الفرع الخامس: معلومات حول المصادر الرئيسية لشكوك تقديرات:

وضح المعيار أن تفصح المؤسسة في الملاحظات عن المعلومات حول الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، والمصادر الرئيسية الأخرى لشكوك التقديرات في تاريخ إعداد التقارير، التي لها مخاطر جوهرية في التسبب في بتعديل جوهري، على القيم المسجلة للأصول والالتزامات، خلال السنة المالية القادمة فيما يخص تلك الأصول والالتزامات، وتشمل الملاحظات تفاصيل:

1. طبيعتها
2. قيمتها المسجلة كما في نهاية إعداد التقارير (آل غزاوي، 2016، صفحة 96)

الفرع السادس: الإفصاح عن أخطاء الفترات السابقة:

ربما تتعرض المؤسسة للكشف عن أخطاء محاسبية أو جوهرية في صلب القوائم المالية، مما قد يعطي الكثير من المعلومات المحاسبية المظللة ويخرجها بشكل غير دقيق، لهذا فقط تطلب المعيار أن تفصح المؤسسة عما يلي في أخطاء الفترات السابقة:

1. طبيعة الخطأ في الفترة السابقة
2. قيمة التصحيح لكل بند متأثر في البيان المالي لكل فترة سابقة معروضة بمقدار ما هو عملي
3. قيمة التصحيح في بداية أول فترة سابقة معروضة بمقدار ما هو عملي
4. توضيح ما إذا كان من غير المجدي تحديد القيم المفصح عنها في النقطتين أعلاه (آل غزاوي، 2016، الصفحات 97-98)

الفرع السابع: المخزون:

يعتبر المخزون واحدا من أهم البنود التي توضح حجم الإنتاج الفعلي الموجود لدى المؤسسة، الذي يتحول أصل آخر إلى أصل أخر بعد عمليات البيع، سواء كانت نقدية أو بالأجل وقد تعددت الطرق المستخدمة في حساب المخزون وتقدير قيمته بالطرق المتعارف، لهذا أشار المعيار إلى ذلك بالقول ستفصح المؤسسة عما يلي:

1. سياسات المحاسبية المتبناة في قياس المخزون، حيث تشمل صيغة التكلفة المستخدمة
2. إجمالي القيمة المسجلة للمخزون، والقيمة المسجلة في التصنيفات الملائمة للمؤسسة
3. مقدار المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة
4. إجمالي القيمة المسجلة للمخزون المرهونة كضمان عن الالتزامات (آل غزاوي، 2016، صفحة 98)

الفرع الثامن: العقارات الاستثمارية:

يقصد بالعقارات الاستثمارية كما ورد في المعيار كل الممتلكات من أرض أو مبنى أو جزء من مبنى أو كليهما يمتلكها المالك أو المستأجر بموجب عقد تأجير تمويلي، لكسب الإيجارات أو الاستفادة من ارتفاع الأسعار أو كليهما. وكذلك بدلا من استخدام هذه الممتلكات في إنتاج أو توريد البضائع أو الخدمات أو استخدامها لأغراض إدارية أو بيعها في سياق العمل العادي.

لهذا تطلب المعيار أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عن تلك الاستثمارات وتقييمها والافتراضات المستخدمة لهذا التقييم كما يلي:

1. ستقوم المؤسسة بالإفصاح عما يلي بالنسبة لكافة الاستثمارات باستخدام القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
2. الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية
3. المدى الذي تعتمد عليه القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، كما يتم القياس أو الإفصاح في البيانات المالية في تقييم من قبل مقيم مستقل يحمل مؤهلا مهنيا معترفا به، وذو علاقة ولديه خبرة حديثة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يجري تقييمها، وإذا لم يكن هناك مثل هذا التقييم سيتم الإفصاح عن هذه الحقيقة
4. وجود ومقدار القيود على إمكانية تحقيق العقارات الاستثمارية أو تحويل دخل وعوائد التصرف
5. الالتزامات التعاقدية لشراء أو بناء أو تطوير العقارات الاستثمارية أو للإصلاحات أو الصيانة أو التحسينات

المطابقة بين القيم المسجلة للعقارات الاستثمارية، في بداية ونهاية الفترة، حيث تظهر على نحو منفصل:

1. لإضافات، الإفصاح بشكل منفصل عن هذه الإضافات التي تنتج من الاستملاك من خلال عمليات اندماج الأعمال.
2. صافي الأرباح والخسائر من تعديلات القيمة العادلة.
3. التحويلات إلى الممتلكات والمصانع والمعدات عندما لا يتوفر مقياس موثوق للقيمة العادلة دون تكاليف أو جهود زائدة

4. التحويلات من وإلى المخزون والممتلكات المشغولة من قبل المالك

5. لا تحتاج هذه المطابقة للتقديم لفترات سابقة

6. يقدم مالك العقارات الاستثمارية إفصاحات المؤجرين، حول عقود الإيجار التي دخل بها، تقدم المؤسسة التي تحتفظ بعقارات استثمارية بموجب عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي إفصاحات المستأجرين، الخاصة بعقود الإيجار التمويلية وإفصاحات المؤجرين حول عقود الإيجار التشغيلية التي دخلوا بها. (آل غزاوي، 2016، الصفحات 98-99-100)

الفرع التاسع: الممتلكات والمصانع والمعدات:

تعتبر الممتلكات والمصانع والمعدات هي الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة، ولهذه الأصول أهمية كبيرة في القوائم المالية لما ينطبق عليها بعض فترة زمنية من انخفاض أو إعادة تقييم، لهذا فقط أشار المعيار إلى بعض الإفصاحات التي يجب على المؤسسة أن تفصح عنها وهذه الإفصاحات هي كالتالي:

ستقوم المؤسسة بما يلي فيما يتعلق بكل فئة والمصانع والمعدات التي اعتبرت ملائمة وفقا للتالي:

1. أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة المسجلة

2. طرق الاستهلاك المستخدمة

3. معدلات الأعمار الإنتاجية والاستهلاك المستخدمة

4. إجمالي القيمة المسجلة والاستهلاك التراكمي المجموع مع خسائر انخفاض القيمة التراكمية في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير.

5. مطابقة القيمة المساجلة في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير بحيث تبين شكل مستقل (الإضافات التصرف الإستملاك من خلال الاندماج الأعمال التحويلات إلى العقارات الاستثمارية إذا توفرت مقياس للقيمة العادلة خسائر انخفاض القيمة المعترف بها أو المحفوظة في الربح والخسارة).

ستقوم المؤسسة بالإفصاح أيضا عما يلي:

1. الوجود والقيمة المسجلة للممتلكات والمصانع والمعدات التي تمتلك المؤسسة سند ملكيتها أو المرهونة كضمان على الالتزام.

2. مقدار الالتزامات التعاقدية مقابل استملاك الممتلكات والمصانع والمعدات. (آل غزاوي، 2016، الصفحات 100-101)

الفرع العاشر: الأصول غير الملموسة(المعنوية):

يقصد بالأصل غير الملموس كما ورد في المعيار هو أصل غير نقدي قابل للتحدي ليس له جوهر مادي، ويكون هذا الأصل قابلا للتحديد عندما يكون بالإمكان فصله عن المؤسسة وبيعه أو نقله أو ترخيصه أو تأجيره أو مبادلته سواء منفردا أو مع عقد أو أصل أو التزام ذي صله أو ينشأ من حقوق التعاقدية أو حقوق قانونية أخرى، بغض النظر عما إذا كانت تلك الحقوق يمكن نقلها أو فصلها عن المؤسسة أو عن الحقوق والالتزامات الأخرى.

لهذا تطلب المعيار أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التالي:

ستقوم المؤسسة بالإفصاح عما يلي فيما يتعلق بكل فئة من الأصول غير الملموسة:

1. الأعمار الإنتاجية والمعادلات الإطفاء المستخدمة
2. طرق الإطفاء المستخدمة
3. إجمالي القيم المسجلة وأي إطفاء تراكمي المجموع مع خسارة انخفاض القيمة التراكمية) في بداية نهاية فترة إعداد التقارير
4. مطابقة القيمة المسجلة في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير بحيث تبين بشكل مستقل الإضافات التصرف لاستملاك من خلال اندماج الأعمال الإطفاء خسائر انخفاض القيمة تغيرات أخرى لا تحتاج هذه المطابقة للتقديم لفترات سابقة.

ستقوم المؤسسة بالإفصاح أيضا عما يلي:

1. الوصف والقيمة المسجلة الإطفاء الباقية لأي أصل فرد غير ملموس يعتبر هاما للبيانات المالية للمؤسسة.
2. بالنسبة للأصول غير الملموسة المستملكة من خلال منحة حكومية معترف بها ابتدائيا بالقيمة العادلة (القيمة العادلة المعترف بها ابتدائيا لهذه الأصول، قيمتها المسجلة)
3. القيم المسجلة للأصول غير الملموسة التي تمتلك المؤسسة سند ملكيتها بشكل حصري أو مرهون كضمان للالتزامات
4. قيمة الالتزامات التعاقدية لاستملاك الأصول غير الملموسة (آل غزاوي، 2016، الصفحات 101-102-103)

الفرع الحادي عشر: المخصصات والبنود المحتملة:

يقصد بالمخصص كما ورد بالمعيار هو التزام ذو توقيت أو مبلغ غير مؤكدين أما البنود المحتملة فقد أشار المعيار إلى إن الأصل المحتمل هو أصل ينشا من أحداث سابقة ويتم تأكيد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد أو أكثر غير مؤكد ليس ضمن السيطرة الكاملة للمشروع، أما الالتزام المحتمل فهو التزام ينشأ من أحداث سابقة ويتم تأكيد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد أو أكثر غير مؤكد ليس ضمن السيطرة الكاملة للمشروع، أو التزام

حالي ينشا من أحداث سابقة، لكن يتم الاعتراف به لأنه احتمل طلب تدفق صادر للموارد المجسدة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام أو لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بدرجة كافية من الموثوقية. (آل غزاوي، 2016، صفحة 103)

الفرع الثاني عشر: إفصاحات عامة حول الإرادات:

الإيرادات المحرك الرئيس لحياة المؤسسة فبدونها تتوقف كافة أنشطة المؤسسة واستمرارها لهذا تطلب المعيار أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عن:

1. السياسات المحاسبية المتبناة للاعتراف بالإيرادات وتشمل الطرق المتبناة لتحديد مرحلة إكمال المعاملات التي تضم تقديم الخدمات
2. قيمة كل فئة من الإيرادات المعترف بها خلال الفترة بحيث تبين بشكل منفصل كحد أدنى الإيرادات الناجمة عن:

- مبيعات البضائع
- تقديم الخدمات
- الفائدة
- لإتاوات (حقوق الانتفاع)
- أرباح الأسهم والعمولات
- المنح الحكومية
- أي أنواع أخرى هامة من الإيرادات (آل غزاوي، 2016، الصفحات 103-104)

الفرع الثالث عشر: المنح الحكومية:

تقوم العديد من الدول المتقدمة والنامية ومنها دول الخليج العربي وذلك لما تملكه من قدرات مالية ضخمة بسبب ارتفاع أسعار البترول، بتقديم منح حكومية عبارة عن بعض القروض بأسعار فائدة رمزية وذلك بهدف المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

فقد أشار المعيار بأنه: ستقوم المؤسسة بالإفصاح عما يلي حول المنح الحكومية:

1. طبيعة وقيمة المنح الحكومية المعترف بها في البيانات المالية.
2. الشروط غير المستوفاة والمخصصات الأخرى المرتبطة بالمنح الحكومية التي لم يتم الاعتراف بها في الدخل.
3. المؤشرات على الأشكال الأخرى للمساعدة الحكومية التي استفادت منها المؤسسة بشكل مباشر.

4. غايات الإفصاح المطلوبة :تعتبر المساعدة الحكومية إجراء من قبل الحكومة مصممة لتزويد المؤسسة بموجب معايير محددة بمنفعة اقتصادية، تشمل الأمثلة النصائح الفنية والتسويقية المجانية توفير الضمانات والقروض بدون فائدة أو بمعدلات فائدة منخفضة. (آل غزاوي، 2016، الصفحات 104-105)

الفرع الرابع عشر: تكاليف الاقتراض:

تحتاج الكثير من المؤسسات الصغيرة لعملية الاقتراض من البنوك التجارية وكما هو متعارف عليه فإن البنوك لا تقرض بدون فائدة وشروط متعلقة بالقرض وتقديم ضمانات من المؤسسة، لهذا تطلب من المؤسسة توضيح تلك التكاليف المتعلقة بالإقراض، حيث يتطلب المعيار أن يتم الإفصاح عن التكاليف المالية ويتطلب ذلك الإفصاح عن إجمالي مصروف الفائدة (باستخدام نموذج الفائدة الفعال) للالتزامات المالية، التي لا تكون بالقيمة العادلة خلال الربح والخسارة ولا يتطلب هذا القسم أي إفصاحات إضافية. (آل غزاوي، 2016، صفحة 105)

الفرع الخامس عشر: انخفاض قيمة الاصول:

كثيرا ما تواجه المؤسسة انخفاضا في قيمة الأصول وخاصة الأصول الثابتة فالأصل عمر افتراضي ومع تقادم العمر الإنتاجي للأصل فإن الأصل تنخفض قيمته الفعلية، ويتم خلال ذلك الاعتراف بانخفاض قيمة تلك الأصول، لهذا فقد تطلب المعيار أن يتم الإفصاح عن التالي:

1. قيمة خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الربح والخسارة خلال الفترة، في بيان الدخل الشامل(وفي بيان الدخل إذ تم تقديمه) التي يتم فيها تضمين خسائر انخفاض القيمة.
2. قيمة عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الربح والخسارة خلال الفترة، وفي بيان الدخل الشامل(وفي بيان الدخل إذا تم تقديمه) التي يتم فيها عكس خسائر انخفاض القيمة.
3. ستقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة لكل من الفئات التالية من الأصول: (الأصول، الممتلكات المصانع والمعدات حيث تشمل عقارات بطريقة حقوق الملكية، الشهرة، الأصول غير الملموسة غير الشهرة، الاستثمارات في المؤسسات الزميلة، الاستثمارات في المشاريع المشتركة). (آل غزاوي، 2016، الصفحات 105-106)

الفرع السادس عشر: ضريبة الدخل:

تعتبر ضريبة الدخل في المؤسسة عبئا تتحمله المؤسسة من جهة ومن جهة ثانية فإنها تعتبر فائدة للجهات الحكومية المستفيدة من ارتفاع الدخل، لهذا فقد تقوم العديد من المؤسسة بالتلاعب في القوائم المالية بغرض التهرب الضريبي، لذا تطلب المعيار أن يتم الإفصاح عن كل ما يلي:

1. ستقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية، لتقييم الطبيعة والتأثير المالي للعواقب الضريبية المتداولة والمؤجلة المعترف بها والأحداث الأخرى.

2. ستقوم المؤسسة بشكل منفصل بالإفصاح عن المكونات الأساسية للمصروف الضريبي (الدخل)، يمكن تضم هذه المكونات للمصروف الضريبي (الدخل):

- المصروف الضريبي الحالي (الدخل).
- أية تعديلات معترف بها في الفترة الضريبية الحالية عن الفترات السابقة.
- قيمة المصروف الضريبي المؤجل (الدخل) المتعلق بأصل أو عكس الفروق المؤقتة.
- قيمة المصروف الضريبي المؤجل المتعلق بالتغيير في المعدلات الضريبية أو فروض ضرائب جديدة.
- التعديلات على المصروف الضريبي المؤجل الناجم عن التغير في الوضع الضريبي للمؤسسة أو المساهمين فيها.
- أي تغير في علاوة تقييم.
- قيمة المصروف الضريبي المرتبط بالتغيرات في السياسات والأخطاء المحاسبية.

ستقوم المؤسسة بالإفصاح عما يلي بشكل منفصل:

- إجمالي الضريبة المتداولة والمؤجلة المتعلقة بالبنود المعترف بها كمود للدخل الشامل الأخر.
- توضيح الفروق الهامة في المبالغ المقدمة في بيان الدخل الشامل والمبالغ المبلغ عنها للسلطات الضريبية.
- توضيح للتغيرات في المعدل (المعدلات) الضريبية القابلة للتنفيذ مقارنة مع فترة إعداد التقارير السابقة.
- لكل نوع من الفروق المؤقتة ولكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستخدمة أو التخفيضات الضريبة.
- قيمة الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة وعلاوات خلال الفترة.
- تحليل التغير في الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول المؤجلة وعلاوات التقييم خلال الفترة.
- تاريخ الإنهاء أن وجد للفروق المؤقتة والخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة.
- ستقوم المؤسسة بتوضيح طبيعة عواقب ضريبة الدخل المحتملة التي ستنتج عن دفع أرباح الأسهم للمساهمين. (آل غزاوي، 2016، الصفحات 106-107-108)

الفرع السابع عشر: تحويل العملات الأجنبية:

للعملة أهمية بالغة في إعداد التقارير المالية، فهي تعتبر المقياس الحقيقي لقيمة المؤسسة، لهذا يجب أن يحدد نوع العملة، التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، هذا بالإضافة للعمليات التي تقوم بها المؤسسة، والتي قد تؤدي إلى وجود فروق في أسعار الصرف، مما يتطلب أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التالي:

1. قيمة فروق أسعار الصرف المعترف بها، في الربح والخسارة خلال الفترة، باستثناء تلك الناشئة في الأدوات المالية، التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر.
2. قيمة فروق أسعار الصرف التي تنشأ خلال الفترة، ويتم تصنيفها في مكون منفصل لحقوق الملكية في نهاية الفترة.
3. ستقوم المؤسسة بالإفصاح عن العملة التي تقدم بها بياناتها المالية، عندما تكون عملة التقديم مختلفة عن العملة الوظيفية فان المؤسسة ستذكر تلك الحقيقة، وسوف تقوم بالإفصاح عن العملة الوظيفية وسبب استخدام عملة تقديم مختلف.
4. عندما يكون هناك تغير في العملة الوظيفية، إما للمؤسسة المعدة للتقارير أو عملة أجنبية هامة، فان المؤسسة ستذكر تلك الحقيقة وسوف تقوم بالإفصاح عن العملة الوظيفية وسبب التغير في العملة. (آل غزاوي، 2016، صفحة 108)

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة التدقيق الداخلي وكيفية الإفصاح عن الكشوفات المالية وفق المشرع الجزائري وذلك من خلال دراسة مفهومه وما الذي يمكن أن تفصح عنه المؤسسة، وتقرير المدقق الداخلي لهذه الكشوفات المالية ومن خلال كل ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص النقاط التالية:

إن التدقيق قديم النشأة اتسع مفهومه نتيجة الثروة الصناعية وما لحقها، وتطورات أهدافه نتيجة المراحل التاريخية التي مر بها، وقد ظهر التدقيق الداخلي نتيجة عدم كفاية التدقيق الخارجي، ونظرا لحاجة الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية وللتأكد من فعالية الأنظمة التسييرية، يهدف إلى التأكد من مدى صحة وسلامة القوائم المالية،ومدى فعالية الأنظمة التسييرية، فهو يقدم عدة خدمات للمؤسسة، كما له عدة أنواع من بينها التدقيق الداخلي المالي والمحاسبي الذي يعني بالتأكد من صحة وسلامة القوائم المالية ومدى تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

"دراسة تقرير المدقق الداخلي

لمؤسسة مطاحن الزيبان سنة

2020/2019"

الفصل الثاني: دراسة ميدانية "دراسة تقرير المدقق الداخلي لمؤسسة مطاحن الزيبان سنة 2020/2019"

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول لكل من التدقيق الداخلي والإفصاح عن الكشوفات المالية والعلاقة بينهما من جانبه النظري، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط ما تم التوصل إليه نظريا على مؤسسة مطاحن الزيبان – القنطرة.

حيث سنحاول بدراسة ميدانية في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وهذا نظرا لاحتلالها مكانة مهمة في الاقتصاد المحلي للمنطقة، وذلك فوجود مدقق داخلي في المؤسسة ضروري نظرا لحجمها وتعقد العمليات المحاسبية التي تقوم بها، وذلك من خلال مبحثين وهما كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الزيبان.

المبحث الثاني: دراسة تقرير المدقق والكشوفات المالية لسنة 2020/2019

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول :التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي.

الفرع الأول :التعريف بالمؤسسة .

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر ب 235.000.0 دج، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896.260.000دج، كانت تابعة للمؤسسة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، أما الآن فهي تابعة للمؤسسة الفرعية الزيبان مع 4 وحدات أخرى، ويمكن تقديم بعض المعلومات حول المؤسسة محل الدراسة فيما يلي:

- ✓ الاسم الجديد: المركب الصناعي التجاري –مطاحن الزيبان القنطرة.
- ✓ طبيعة النشاط: تقوم الوحدة بإنتاج وتسويق السميد و التدقيق ومشتقاتها.
- ✓ الموقع: تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية ب 55 كلم.
- ✓ المساحة: تقدر مساحتها الإجمالية ب 315647م² وهي تنقسم إلى قطعتين.
- ✓ القطعة الأولى: مساحتها 53000051م² خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م² مبنية والباقي غير مبني.
- ✓ القطعة الثانية: تقدر مساحتها 15642م² تتكون من السكنات الوظيفية.
- ✓ طاقة الإنتاج:
  - 1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.
  - 5900قنطار في اليوم من القمح الصلب.
- ✓ سعة التخزين :
  - 39000 قنطار من المنتوج النهائي.
  - 125000 قنطار من القمح .

- تشكيلة منتجاتها:

جدول رقم(02): منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان –القنطرة.

المنتوج	النوع	السعة
السميد	سميد غليظ	25كلغ
	سميد ممتاز	10كلغ-25كلغ
	سميد عادي	25كلغ
الدقيق	دقيق ممتاز	5كلغ
	دقيق عادي	25كلغ-50كلغ
	دقيق ثانوي	25كلغ
النخالة	نخالة حمراء (نخالة القمح الصلب)	40كلغ-100كلغ
	نخالة بيضاء (نخالة القمح اللين)	40كلغ-100كلغ
	نخالة مكعبة	40كلغ-100كلغ

المصدر :وثائق المؤسسة.

✓ الطاقة التشغيلية: 179 عامل يتوزع حسب التسلسل المهني للفئات.

الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

تعتبر مؤسسة مطاحن الزيبان من المؤسسات المتوسطة العامة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وفيما يلي سيتم عرض هيكلها التنظيمي.

الشكل رقم (01):الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان.

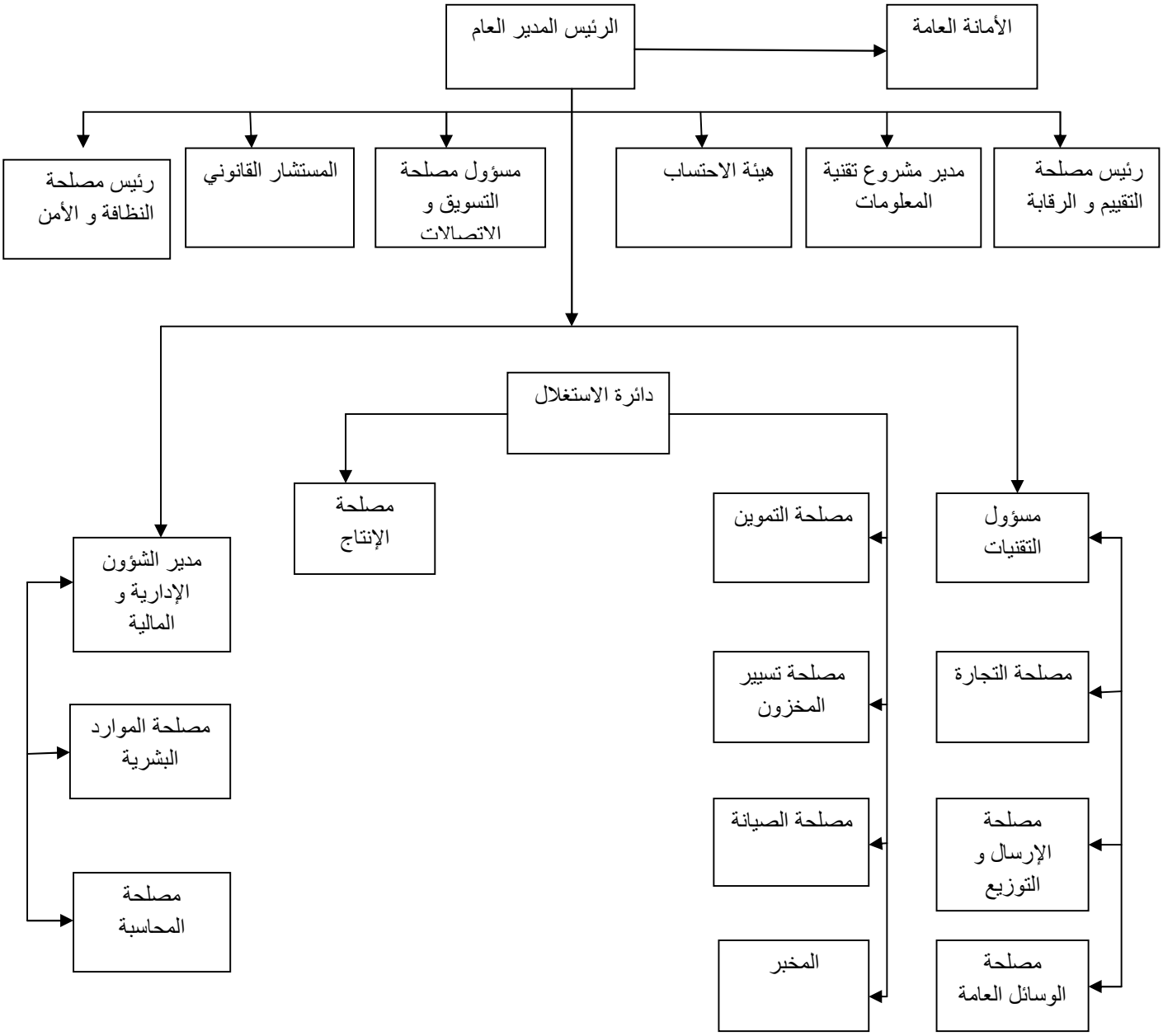

المصدر :وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة و السياسة المتبعة.

الفرع الأول: أهداف المؤسسة.

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي :

- الوصول إلى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولا ودائما .
- تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموما وذلك لن يتأتى إلا يتضافر كل الجهود لإدماج المؤسسة التابعة –الرياض سطيف مطاحن الزيبان– القنطرة في محيطها الاجتماعي وتثمين مفهوم الخدمة المؤدات إلى الزبون وذلك تحت شعار ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون بكم ومعكم .

الفرع الثاني: سياسة المؤسسة.

إن القدرات الإنتاجية والوضعية المالية المريحة للمؤسسة التابعة الرياض سطيف مطاحن الزيبان القنطرة هما عاملان مشجعان على إنتعاش السياسة التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال:

- التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، والمحيط ...)
- ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوي.
- تكوين وتحسيس مجموعة العمال.
- الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال، وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتوج.
- التحديث وصيانة طاقة الإنتاج.

1- المدير:

يعد المسؤول الأول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح ويشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي، بالإضافة.

2- أمانة الرئيس المدير العام:

تعد أمانة الرئيس العام وباقي مصالح المؤسسة، من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام).

3- هيئة إعادة الهيكلة، دراسة السوق و الاتصال:

- دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة
- دراسة السوق

- تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار .
- تمثل المؤسسة من ناحية الإعلام.

4- المستشار القانوني:

يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح.

5- مشروع الإعلام الآلي :

تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من أجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح و التسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثقة مقارنة بالعملية اليدوية.

6- مصلحة النظافة والأمن:

شكل رقم (02): مصلحة النظافة والأمن.

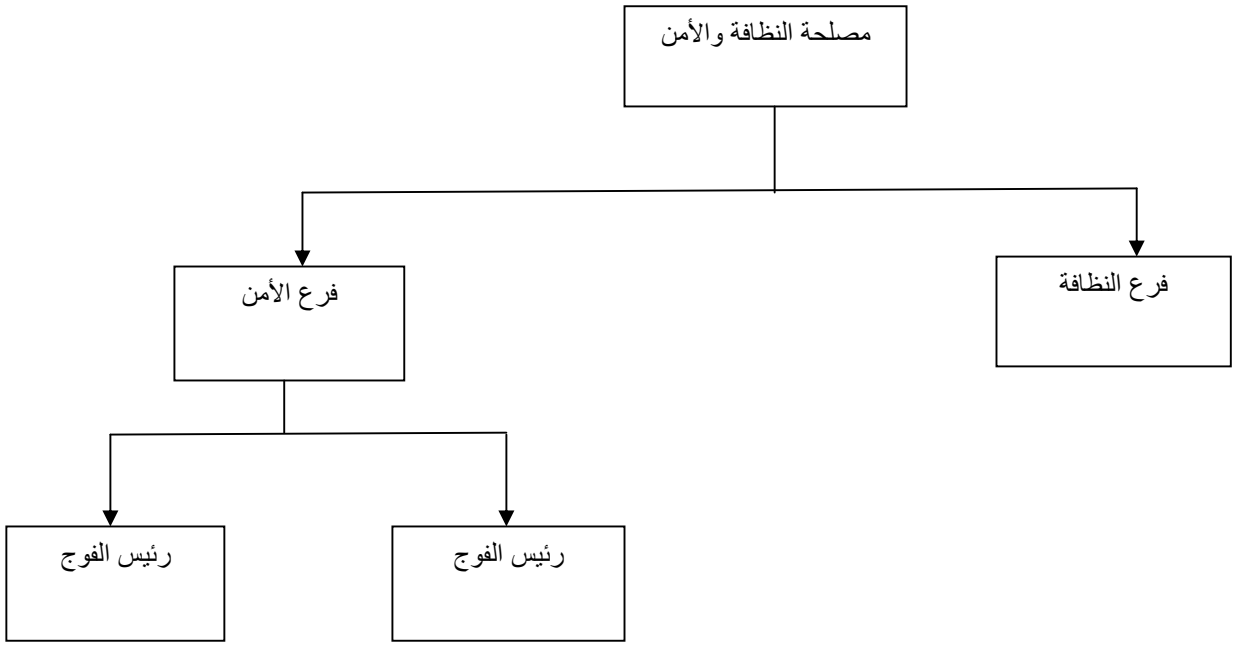

المصدر :وثائق المؤسسة

تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم إلى فرعين:

أ- فرع الأمن:

يشرف عليه رئيس فرع مسؤول رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن.

يمكن تقسيم مهامهم قسمين:

- مهام خاصة بالأمن العام :
- حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي.
- إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من أجل رفع المنتوج.
- مهام خاصة بالأمن الصناعي:
- المحافظة على أمن الآلات من الأخطار
- رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا.

ب- فرع النظافة:

يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن:

- التنظيف الدوري.
- مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه.

7- مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم:

تعد من أهم المصالح، كون أن هذه المصلحة مسؤولية عن مراقبة التسيير داخل المؤسسة، من أهم مهامه:

- إعداد ميزانية التقديرية للمؤسسة: يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج، المبيعات، الاتصالات (الإشهار....)،الموارد البشرية.
- تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم.

8- هيئة الاحتساب:

تعد وظيفة الاحتساب وظيفة مستقلة، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف الاحتساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحتساب.

من جهة أخرى الاحتساب الداخلي يختلف عن الرقابة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تامين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

9- دائرة الاستغلال:

تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من أجل تحقيق أهداف المصلحة.

الشكل رقم (03): هيكلة دائرة الاستغلال .

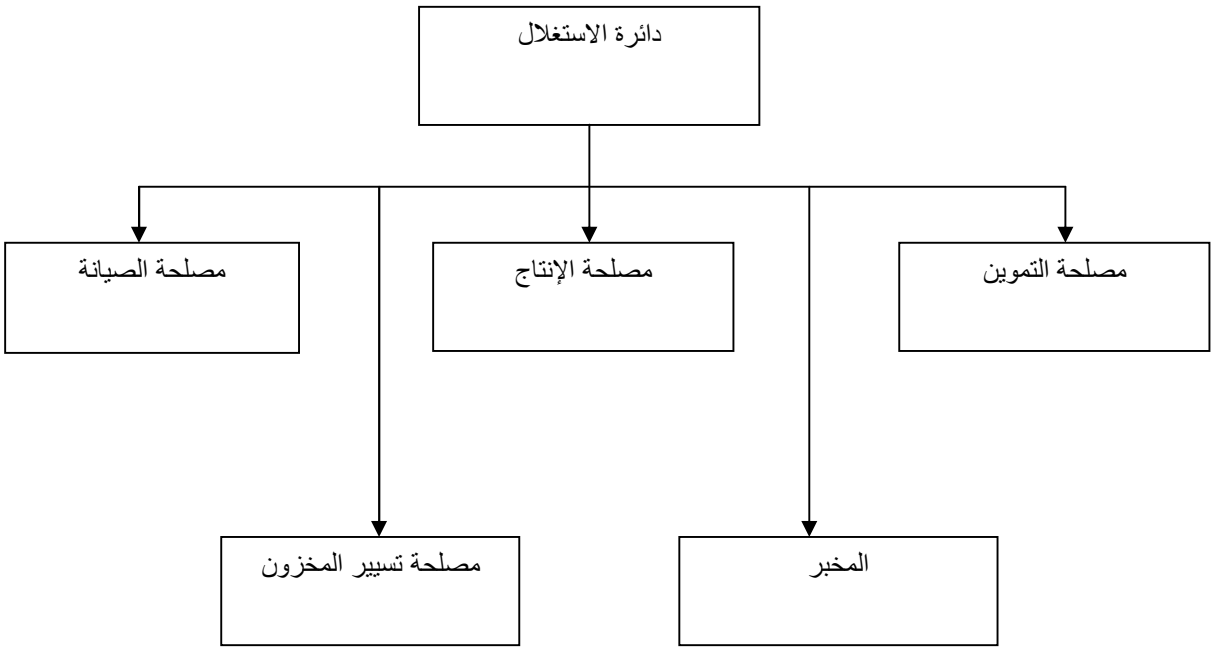

المصدر :وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: دراسة تقرير المدقق لشركة مطاحن الزيبان

من المعروف بأن من نتائج التدقيق الداخلي تحسين إجراءات العمل المتبع داخل المؤسسة، باعتبار بأن المدقق الداخلي وعند إنجازه مهمته أن يصرح بكافة النقائص ومواطن الضعف التي اكتشفها إلى الإدارة، وهذه الأخيرة تسعى دوما إلى تجنبها في السنوات القادمة.

لذلك يعتبر تقرير محافظ الحسابات ذو أهمية بالغة للمستفيدين منه، وهذا ما يقدمه من خدمات مختلفة للمؤسسة محل تدقيق، ويتبلور ذلك من خلال اكتشاف العيوب والتجاوزات واقتراح الحلول اللازمة لتصحيحها وتجنبها، لهذا سوف نتعرض لمختلف العناصر التي يتضمنها محافظ الحسابات، وهذا حسب ما ورد في تقرير محافظ حسابات مؤسسة مطاحن الزيبان في 2020/12/31.

نشير فقط إلى أن المعلومات الواردة أسفلها مأخوذة من محافظ حسابات المؤسسة للسنة المالية 2020، إضافة إلى بعض تعليقات المدرجة.

المطلب الأول: مقدمة التقرير

يبدأ محافظ الحسابات تقريره بعرض معلومات عامة حول المؤسسة محل التدقيق، حيث يتطرق إلى العناصر التالية:

- تعريف المؤسسة (الشكل القانوني، تاريخ الإنشاء، مجال النشاط، طبيعة النشاط...). والتذكير بتاريخ تعيينه كمحافظ حسابات للديوان.
- التغيرات الحاصلة في المؤسسة (دخول شريك جديد، خروج شريك، تغيير الشكل القانون).
- مهمة محافظ الحسابات تتمثل في التأكد من احترام الإجراءات القانونية، المالية، المحاسبية، الضريبة الواجب إتباعها، وبعد التأكد من الوثائق المجمعة يتم هنا عرض الملاحظات والاستنتاجات، حيث تتم معالجة كل جزء على حدة واستخراج المخالفات.
- التذكير بكيفية تعيينه وإن تعيينه لم يكن مخالفا للقانون.

بعد تقديم المعلومات العامة حول المؤسسة، يقدم محافظ الحسابات الفقرة المتضمنة أيضا في المقدمة على النحو التالي:

في إطار المهمة التي كلفنا بها، والمتمثلة في تدقيق حسابات مؤسسة مطاحن الزيبان لسنوات 2018، 2019 و2020، ولقد تم تعييننا بواسطة الجمعية العامة المنعقدة سنة 2017.

ونظرا لثقة التي وضعتموها فينا، أتقدم بالشكر والتقدير إلى إدارة المؤسسة وعمالها على المساعدات والتسهيلات التي قدمت لنا أثناء قيامنا وأدائنا لمهامنا كمحافظ حسابات المؤسسة.

السادة أعضاء الجمعية العامة لمؤسسة مطاحن الزيبان الكائن مقرها الاجتماعي القنطرة ولاية بسكرة.

يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط الممتد 2018/12/31 إلى 2020/12/31 لمؤسسة مطاحن الزيبان.

عموما التقرير يحتوي على العناصر الأربعة التالية:

- تقرير المصادقة العامة حول الحسابات السنوية.
- التقارير الخاصة.
- الكشوفات المالية المقفلة في 2020/12/31.
- التعليق حول أهم مناصب القوائم المالية (النتائج، الملاحظات والتوصيات)

ونبقى دائما تحت تصرفكم عن أي استفسار أو معلومة تضمنها هذا التقرير، ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى إدارة وعمال المؤسسة على روح التعاون الذي أبدوه خلال تأديتي مهمتي.

تقرير عام للمصادقة على الحسابات

بسكرة في:

السيد الرئيس والسادة

أعضاء الجمعية العامة لمؤسسة مطاحن الزيبان

في إطار مهامنا كمحافظ حسابات لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بولاية بسكرة، قمنا بفحص الكشوفات المالية للمؤسسة المتعلقة بالفترة من 2018/12/31 إلى 2020/12/31 المعطيات في الميزانية، جدول حسابات النتائج والوثائق الشاملة الأخرى الملحقة وفق SCF.

لقد تم الفحص وفق المبادئ العامة للتدقيق، ووفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها، وبتطبيق الآليات المختلفة للرقابة مع مراعاة القواعد العامة.

وطبقا للقرار 94/SPM/103 المتضمن الاجتهادات لمحافظ الحسابات قمنا بما يلي:

- التأكد من الميزانية الافتتاحية وملاءمتها للميزانية الختامية 2019/12/31 من خلال الملحق رقم (5)
- مقاربة مراكز الحسابات في الميزانية وجدول حسابات النتائج مع ميزان المراجعة
- التقارب بين الأرصدة والوثائق المحاسبية الأخرى

من خلال عملية التدقيق توصلنا إلى بعض الملاحظات التي قام المدقق الداخلي بالكشف عنها:

- وجود إجراءات تسيير الصندوق مطبقة منذ 2017 ولاحظ المدقق الداخلي وجود جرد صندوق كل شهر من طرف رئيس قسم المحاسبة.
- وجود إجراءات متابعة الشيكات مطبقة من سنة 2017 حيث قام المدقق بطلب دفتر الشيكات الممضى من طرف المسؤول الأول في المؤسسة (يقوم بطلب كشف بنكي كل شهر)حيث قامت المؤسسة بحفظ الشيكات وتتم هذه المهمة من طرف إطار مالي.
- تتبع المؤسسة نظام رقابي داخلي.
- معلومات التصريح الضريبي موجودة (الوعاء الضريبي لتطبيق ضريبة على أرباح الشركاتIBS).

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS يتم التعامل معها في المؤسسة كما يلي:

الجدول رقم (03): CNAS التي يتم التعامل معها في المؤسسة

البيان	العامل	الشركة	OS
1. الضمان الاجتماعي	%1.5	%12.5	
2. حوادث العمل	%0	%1.25	
3. التقاعد	%6.75	%10	0.5%
4. ضمان البطالة	%0.5	%1	
5. التقاعد النسبي	%0.25	%0.25	0.5%
المجموع	%9	%25	1%

المصدر: إعداد الطالبتان استنادا من والوثائق الداخلية للمؤسسة

➢ نسبة CNAS التي تقوم المؤسسة بدفعها على العمال 26%، و9% يدفعها العامل

- عملية غلق القيود المحاسبية شهرية، ثلاثية، سداسية، سنوية وذلك حسب القرار الذي يتخذه الإطار المالي للمؤسسة.
- يقوم بمراقبة البيانات المحاسبية الداخلية المدقق الداخلي الخاص بالمؤسسة، أما البيانات المحاسبية الخارجية فيقوم بها مدقق خارجي (محافظ حسابات) في العام مرتين.
- وجود براهين ووثائق الإثبات للمدفوعات:
  - سجل التثبيتات
  - سجل الثاني المخزون
  - سجل الثالث المشتريات
  - سجل الرابع المبيعات
  - سجل السادس الصندوق
  - سجل السابع صادرات البنك (المدفوعات)
  - سجل الثامن واردات البنك (المقبوضات)
  - سجل الثاني عشر العمليات المختلفة (المصاريف)
  - سجل الثالث عشر التنازل (تحويل مختلف العمليات بين الوحدات التابعة أي التنازل لنفس الشركة)
  - سجل الرابع عشر الدفع
- الاعتراف بالمصاريف المدفوعة (الاعتراف بالمصاريف المدفوعة والضرائب)

الاعتراف بإيرادات الضرائب المؤجلة في نهاية السنة إيصالات ومصاريف الحسابات المعلقة يوجد رصيد10251683.45دينار جزائري في 2019/12/31 عبارة عن دفعتين مبررة في أفريل 2020 دفعة نقدية بمبلغ

115676.10 مقيدة في حسابنا لا يزال مبلغ 10136007.35 حول عن طريق الخطأ من أحد فروعها لم يتم تسويته حتى الآن.

- تحويل رصيد السنة المالية IBS: هناك تحويل بمبلغ 32100005.53 إلى المؤسسة التابعة.
- دفع أقساط السنة المالية 2019 تم القيام بهذه العملية من قبل المؤسسة التابعة وتم تنفيذ أخر عملية مالية في 2018.
- تطبيق الخصومات من حيث IRG المتعلقة بالموظفين المعوقين توجد حالة واحدة فقط على مستوى المؤسسة والتي تستفيد منها من حيث الحصول على IRG.
- تطبيق التخفيضات من حيث مساهمات أرباب العمل الصادرة في سياق الخريجين الشباب.
- دعم الجمعيات الخيرية من قبل المؤسسة (الهلال الأحمر الجزائري).
- تستفيد المؤسسة من المزايا التي تمنحها الدولة التي تبرعت بها كود تعزيز التوظيف فيما يتعلق بوكلاء CTA.
- تقوم لمؤسسة بتقييم استثماراتها عن طريق لجنة خاصة (يتم تعيينها من قبل المؤسسة)، حيث تتبع المؤسسة الاهتلاك الثابت، ويتم جرد الاستثمارات كل سنة.

تقرير حول الأجور الأولى لسنة 2020

بسكرة في.....

السيد الرئيس والسادة

أعضاء الجمعية العامة لمؤسسة طاحن الزيبان القنطرة

نحن الممضي محافظ حسابات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وتطبيقا للمادة 680 من القانون التجاري، أشهد أن المبلغ الخام الإجمالي الأعلى المخول إلى أحسن الأجور الأولى للسنة 2020 (وعددهم أربعة) يخص الأشخاص المذكورين أدناه.

هذا المبلغ قدر بـ **30000000 دج**

الجدول رقم (04): الأجور الأربعة الأولى بالمؤسسة لسنة 2020

الوحدة (دينار جزائري)

الرقم	المنصب	البلغ
01	**المدير العام**	**1200000**
02	**مدير الإستغلال والتجارة**	**9000000**
30	**رئيس الموارد البشرية**	**5000000**
04	**مدقق رئيس قسم المحاسبة والمالية**	**4000000**
المجموع		**30000000**

المصدر: إعداد الطالبتان إستنادا من والوثائق الداخلية للمؤسسة

تقرير حول نتائج المؤسسة

بسكرة في.....

السيد الرئيس والسادة

أعضاء الجمعية العامة لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

تقرير خاص حول نتائج المؤسسة محدد من طرف المادة 678 مكرر 6 للمرسوم رقم 08-93 المؤرخ في 25 أفريل 1993، المعدل والمكمل بالأمر رقم 59-75 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 من القانون التجاري.

بتطبيق المادة 678 مكرر 6، يشرفنا أن نعلمكم بالنتائج المحققة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

الجدول رقم (05): نتائج السنوات الثلاثة الأخيرة المحققة من طرف المؤسسة.

الوحدة (دينار جزائري)

نتيجة سنة 2018	ربح	43903597.61
نتيجة سنة2019	ربح	50595722.94
نتيجة سنة 2020	ربح	107292703.58

المصدر: إعداد الطالبتان إستنادا من والوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ بأن المؤسسة حققت ربحا على مدى ثلاث سنوات متتالية وهذا يدل بأن مجموع المنتوجات أكبر من مجموع الأعباء أي مجموع الأصول أكبر من مجموع الخصوم.

- وفي الأخير نجد الخاتمة حيث لاحظ المدقق تحسننا في قسم المالية والمحاسبة في مقارنة بالمهمة الأخيرة في 2019، لكن لا يزال يتعين على المؤسسة تجنب التحميل الزائد وعدم الاستخدام للسجلات الداخلية والقفل، يجب أن تتم الأشهر المحاسبية شهريا.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في " ما مدى فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية "، حيث استنتجنا في الأخير بعد إسقاط المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي لمؤسسة مطاحن الزيبان

_ القنطرة_ بسكرة، أن وظيفة التدقيق الداخلي مهمة جدا خاصة بالنسبة للمؤسسات، حيث خصصنا المبحث الأول لتقديم المؤسسة وفي المبحث الثاني دراسة تقرير المدقق والكشوفات المالية لسنة 2020/2019، حيث نلاحظ بأن التدقيق الداخلي له دوره بارز داخل المؤسسات حيث يقوم بكشف الأخطاء ومنع حدوثها ما أمكن، وكذلك تحديد مواطن الضعف والعمل على تصحيحها.

خاتمة:

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفية مهمة داخل المؤسسة حيث يلعب دورا مهما وبارزا فهو يوفر لها درجة حماية لممتلكاتها باعتبار أن المؤسسة تسعى للحفاظ عليها، وعليه أصبح من الضروري الاستعانة بالتدقيق الداخلي كأداة لتصحيح وكشف الأخطاء التي ممكن الوقوع فيها، هذا لا يقل أهمية عن الإفصاح الذي يعتبر جزء منه، وأيضا الجانب الذي يخص الكشوفات المالية فهذه الجوانب الثلاث رفعت من قيمة البحث فأعطته قيمة علمية جدير بدراستها.

حاولنا من خلال دراستنا النظرية لموضوعنا فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن القائم المالية معالجة الإشكالية المطروحة التي قمنا بدراستها وهذا من خلال التطرق إلى دارسة فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية التدقيق الداخلي وماهية الكشوفات المالية والإفصاح المحاسبي، أما الفصل الثاني الذي يتمثل في الدراسة التطبيقية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

اختبار صحة الفرضيات:

أ. بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أنه "يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق جودة الأداء" قد تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة. حيث وجدنا أن التدقيق الداخلي يسهم في تحقيق جودة الأداء، من خلال وضع إجراءات وسياسات سليمة ونظم رقابة داخلي فعال، حيث تبين أن وضع نظام رقابة داخلي فعال يتبع مجموعة من الإجراءات السليمة يسهم في تحقيق جودة الأداء.

ب. بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أنه "هناك علاقة بين التدقيق الداخلي وتحسين الكشوفات المالية" قد تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة. حيث وجدنا أن للتدقيق الداخلي دور فعال في تحسين الكشوفات المالية وذلك من خلال تحديد مواطن القوة والضعف التي يتميز بها نظام الرقابة الداخلية، مع تقديم توصيات لتصحيح النقائص الناتجة عن بعض الإجراءات الإدارية.

ت. بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص على أنه "يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة الكشوفات المالية" قد تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة. حيث وجدنا أن قيام التدقيق الداخلي بمراجعة الكشوفات المالية أمر مهم وذلك من خلال التوقع أو التنبؤ بمواطن الخلل والقصور، مما يسمح باتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب وان تكون الرقابة ذاتية ومتأصلة بدلا من معالجة مواطن الخلل والقصور بعد اكتشافها في مهمات التدقيق اللاحقة.

نتائج الدراسة:

للتدقيق الداخلي أهمية في المؤسسة محل الدراسة إذ تعتبر وظيفة أساسية لقيامها بدعم الإدارة العليا في اتخاذ مختلف القرارات.

- تعتمد المؤسسة على وظيفة التدقيق الداخلي كأداة تسييرية.
- يساهم التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية.
- للكشوفات المالية أهمية كبيرة حيث تعتبر أهم وسيلة للإفصاح المحاسبي.

- التدقيق الداخلي أسلوب رقابة داخلية.
- إلزامية المشرع الجزائري المؤسسات بإعداد أربعة كشوف مالية.
- تقارير التدقيق الداخلي بالمؤسسة تسمح باكتشاف الأخطاء في الوقت المناسب
- ويتم من خلال التقرير المدقق الداخلي وضع توجيهات يتم الاعتماد عليها في معالجة الأخطاء وتحسين الإجراءات في مختلف الوظائف الإدارية.
- يرفع الإفصاح عن الكشوفات المالية من كفاءة أداء الإدارة وذلك بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- نجاح أي مؤسسة يتوقف على تحسين جودة تصميم نظامها، وفعالية التطبيق.
- يقوم التدقيق الداخلي بتحسين الكشوفات المالية.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها خلصنا إلى أهم التوصيات التالية:

- ضرورة وجود مدقق داخلي في المؤسسات وذلك لحماية المؤسسات وموجوداتها من شتى أعمال التلاعب والإهمال ويضمن سير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش والتزوير.
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن جميع المعلومات الهامة اللازمة لكي تكون القوائم المالية كافية وموثوقا بها وملائمة لمستخدميها.
- محاولة إعطاء أهمية كبيرة لاستقلالية وظيفة التدقيق عن باقي الوظائف في المؤسسة من أجل المصداقية في أداء مختلف المهام.
- يجب أن يكون تقرير المدقق الداخلي على مستوى المؤسسة ككل، أي لجميع نشاطاتها بما يتيح لها إنجاز مسؤولياتها.
- على الإدارة العليا ومختلف الموظفين الإدراك التام بأهمية التدقيق الداخلي.
- متابعة الإدارة لملاحظات المدقق الخارجي لملاقاة كافة المشاكل والمعوقات والتي من شأنها أن تلتقي بضلالها على تحقيق أهداف المؤسسة العليا.

آفاق الدراسة:

بعد محاولة الإلمام بموضوع فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية في المؤسسة الاقتصادية، نأمل أننا قد ساهمنا ولو بالقدر البسيط في إثراء موضوع التدقيق الداخلي ببحثنا هذا، ورغم ذلك يبق الموضوع محل الدراسة وعليه تبقى بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث و الدراسة نذكر منها:

- دور التدقيق الداخلي في تقويم نظام الرقابة الداخلية.
- أهمية التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

إهداء (1).....

إهداء (2).....

الملخص: .....

قائمة بالجداول .....

قائمة الأشكال.....

مقدمة:..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والإفصاح عن الكشوفات المالية **7**

تمهيد **7**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق..... 8

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق. **8**

المطلب الثاني :تعريف و أهمية التدقيق **9**

المطلب الثالث :مبادئ و أنواع التدقيق **11**

المطلب الرابع: أهداف التدقيق..... **16**

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي 19

المطلب الأول: نشأة وتعريف التدقيق الداخلي..... **19**

المطلب الثاني: أهداف وأنواع التدقيق الداخلي **20**

المطلب الثالث:وظائف ومبادئ التدقيق الداخلي..... **22**

المطلب الرابع: أدوات ومراحل التدقيق الداخلي **24**

المبحث الثالث: الكشوفات المالية. 32

المطلب الأول :تعريف الكشوف المالية **32**

المطلب الثاني :أهداف الكشوفات المالية. **32**

المطلب الثالث: أنواع الكشوفات المالية **33**

المطلب الرابع: عناصر القوائم المالية **42**

المبحث الرابع: تدقيق الكشوف المالية والإفصاح عنها 45

المطلب الأول: تقرير مدقق الحسابات **45**

المطلب الثاني: مسؤولية مدقق الحسابات **47**

المطلب الثالث: تعريف الإفصاح..... **50**

المطلب الرابع: ما الذي يجب الإفصاح عنه **51**

خلاصة الفصل **61**

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية "دراسة تقرير المدقق الدخلي لمؤسسة مطاحن الزيبان سنة 2020/2019"... 62

تمهيد **63**

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة..... 64

المطلب الأول :التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي..... **64**

المطلب الثاني :أهداف المؤسسة و السياسة المتبعة. **67**

المبحث الثاني: دراسة تقرير المدقق لشركة مطاحن الزيبان 71

المطلب الأول: مقدمة التقرير..... **71**

خلاصة الفصل:..... **79**

خاتمة:..... **80**

فهرس المحتويات..... **82**

المراجع **84**

الملاحق **87**

المراجع

1. المجلات والجرائد

- حيدر صباح حسن، ذو الفقار محمد فليح، و سامي جبار عنبر. (بلا تاريخ). دور المدقق الخارجي في الكفاءة وجودة الاداء المحاسبي. *مجلة دنانير* (العدد الرابع)، صفحة 6.
- علي بن قطيب، و دلال حطاب. (21 افريل, 2019). اهمية اعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية. *مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة* ، الصفحات 01-23.
- محمد احمد الخولي، نعيمة زعرور، و سهام كردودي. (اذار, 2021). ترشيد مهارات المراجعة الداخلية واثر الخصائص الديموجرافية في الحد من اساليب المحاسبة الابداعية لعينة مسحية من المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق. *مجلة العلوم المالية والمحاسبة* ، صفحة 76.

2. الكتب:

- ابراهيم بومزايد. (2018). *المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي*. الجزائر العاصمة: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع.
- ابراهيم جابر السيد. (2013). *الافصاح المالي " أثره واهميته في نمو الاعمال التجارية العربية داخل البلاد الاجنبية"* . الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- احمد حلمي جمعة. (2000). المدخل الحديث للتدقيق الحسابات. 6. الاردن: دار صفاء.
- احمد فرغلى حسن، عبد العزيز السيد مصطفى، و احمد محمد ابو طالب. (2003). *النظام المحاسبي الموحد*. القاهرة: جامعة القاهرة .
- أكرم إبراهيم حماد. (2012). *المحاسبة الحكومية وتطبيقها*. المنهال.
- الشيرازي، و عباس مهدي. (1991). *نظرية المحاسبة*. الكويت: مطبعة ذات السلاسل.
- جابر نبيهه. (2017). *الادارة الناجحة للمشروع الصغير*. مركز الخبرات المهنية للادارة.
- جيري ويجانت، و دونالد كيسو. *المحاسبة المتوسطة*. السعودية: دار المريخ.
- حسين عبد الجليل آل غزاوي. (2016). *التقارير المالية في المنشاة الصغيرة*. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.
- خلف عبد الله الوردات. (2014). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية*. عمان: الوراق.
- داوود يوسف صبح. (2010). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية*. عمان: الوراق.
- رضوان حلوة حنان. (2006). *النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير*. الاردن: دار وائل للنشر.
- سرمد كوكب الجميل. (تموز 2015). *المدخل الى الاسواق المالية*. شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع.

- سمير محمد الشاهد. (2000). *قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية* . عمان: اتحاد المصارف العربية.
- عبد الفتاح محمد الصحن، و سمير كامل. (2001). *الرقابة والمراجعة الداخلية*. مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر.
- عبد الله خالد امين. (2014). *تدقيق الحسابات* . مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق الطبعة الاولى.
- عمر علي عبد الصمد. (2017). *حكومة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتزيع.
- كريمة علي الجوهر، عبد الله غزت بركات، ايهاب نظمي، مسعود صديقي، صالح العقدة، محمد ياسين الرحاحلة، وآخرون. (2012). *التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمد ابو نصار، و جمعة حميدات. *معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي*. عمان الاردن.
- محمد الصيرفى. (2006). *تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية*. 30 شارع سوتير- الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- محمد جواد تيسير عبد القادر. (2020). تقييم التدقيق الداخلي في النشاط التأميني في ضوء المعايير الدولية (IIA). *تقييم التدقيق الداخلي في النشاط التأميني* ، صفحة 413.
- ممحمد لمين علوان. (2019). *نظام المعلومات المحاسبة و التدقيق الداخلي*. عمان الاردن: دار اسامة.
- مزيد رفاعة تامر. (2017). *أصول تدقيق الحسابات و تطبيقاته على دوائر العمليات في المنشاة*. عمان، الاردن: المناهج للنشر و التوزيع.
- نور الدين احمد قايد. (2015). *التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية*. المملكة الاردنية الهاشمية: دار الجنان للنشر و التوزيع.
- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم. (2002). *دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية*. الاسكندرية" مصر": دار الجامعة الجديدة.
- وليد بن محمد الشباني. (2014). *مبادئ المحاسبة و التقرير المالي*. السعودية: جامعة الملك سعود زميل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- وليد ناجي الحيالي. (1996). *المحاسبة المتوسطة " مشاكل القياس والافصاح عنها"* . عمان: دار حنين.

3. الرسائل والمذكرات

- بوبكر عميروش. (2010). دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم العلوم التجارية، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- حفيظة حمو. (2017). دور التدقيق الداخلي في تحسين اداء المؤسسات الاقتصادية. *مذكرة نيل شهادة الماستر اكاديمي* ، 12-13. مستغانم، جامعة عبد الحميد ابن باديس.
- دنيا طرشي، و شفيقة دراسة حالة " مطاحم الزيبان" طرشي. (2020/2019). مساهمة التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوف المالية. كليمة العلوم الاقتصاية والتجارة وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- فاطمة بعوج. (2014). دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار اطروحة لنيل شهادة الماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسير، بسكرة: جامعة محمد خبضر.
- محمد امين مازوني. (2010). التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر . *مذكرة لنيل شهادة الماجستير* . الجزائر، جامعة الجزائر 3.
- وردة الدهبي، و ميمونة بن بية. (2017). التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة الأداء في المؤسسات اطروحة لنيل شهادة الماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، أدرار: جامعة أحمد دراية.
- LIONNEL.C, & GERARD.V. (1992). Audit et control Intence-aspeets Financiers. *operationnels et strategiqes Dalloze* , 21. Paris.

الملاحق:

ملحق رقم 01:

الميزانية للسنة المالية المقفلة في ..../.../....

الأصول	الإجمالي	الاهتلاك ن	الصافي ن	الصافي ن-1
الأصول المثبتة (غير الجارية):				
فارق الشراء	207	2807،2907		
التثبيتات المعنوية	20	280،290		
التثبيتات العينية	21،22 خارج 229	292،291،282،281		
التثبيتات الجاري انجازها.	23	293		
التثبيتات المالية :				
السندات الموضوعة موضع المعادلة.	265			
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة.	26			
السندات الأخرى المثبتة.				
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية.	271،272،273 274،275،276			
مجموع الأصول غير الجارية				
الأصول الجارية:				
المخزونات و المنتجات قيد التصنيع	30الى 38	39		
الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة	45،46،486،489	491		
الزبائن				
المدينون الآخرون	444،445،447	495،496		
الضرائب الأصول الأخرى الجارية	50			
الموجودات وما يماثلها	519			
توظيفات و أصول مالية جارية				
أموال خزينة		59		
	51،52،53،54			
مجموع الأصول الجارية				
المجموع العام للأصول				

المصدر: بومزايد ابراهيم، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018 ص249

الميزانية المالية المقفلة في .../.../...

أموال خاصة وخصوم	السنة ن	السنة ن-1	ملاحظة
رؤوس الأموال الخاصة:			
رأس المال الصادر	108/101		
رأس المال المطلوب	109		
العلاوة والاحتياطات	106/104		
فرق إعادة التقييم	105		
فارق المعادلة	107		
النتيجة الصافية	12		
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ،ترحيل من جديد	11		
مجموع رؤوس الأموال الخاصة 01			
الخصوم غير الجارية:			
القروض و الديون المالية	17/16		
الضرائب	155/134		
الديون الأخرى غير الجارية	229		
المؤونات و النواتج المدرجة بالحسابات سلفا	15 خارج 155		
مجموع الخصوم غير الجارية 02			
الخصوم الجارية:			
الموردون و الحسابات الملحقة	447/444/445		
الضرائب	509/419		
الديون الأخرى	43/44/42		
أموال الخزينة	52/51		
مجموع الخصوم الجارية 03			
المجموع العام للخصوم 01+02+03			

المصدر: بومزايد ابراهيم، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018 ص250

الملحق رقم 02:

الرقم	الحساب	ملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
70	مبيعات البضائع و المنتجات المصنعة			
72	تغيير مخزون المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها			
73	الإنتاج المثبت			
74	إعانات الاستغلال			
	1. إنتاج السنة المالية:			
60	المشتريات المستهلكة			
61	الخدمات الخارجية			
62	الخدمات الخارجية الأخرى			
	2. استهلاك السنة المالية			
	3. القيمة المضافة للاستغلال(1+2)			
63	أعباء العاملين			
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة.			
	4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
75	المنتجات التشغيلية الأخرى			
65	الأعباء التشغيلية الأخرى			
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات			
78	استرجاعا عن خسائر القيمة و المؤونات			
	5. النتيجة التشغيلية			
76	النواتج المالية			
66	الأعباء المالية			
	6. النتيجة المالية			
	7. النتيجة العادية قبل الضريبة(5+6)			
695/698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
692/693	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية			
	• مجموع نواتج الأنشطة العادية			
	• مجموع أعباء الأنشطة العادية			
	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
77	العناصر غير العادية .النواتج			
67	العناصر الغير عادية .الأعباء			
	9. النتيجة غير العادية			
	10. النتيجة الصافية للسنة المالية(8+9)			

المصدر: بومزايد ابراهيم، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018 ص255

الملحق رقم 03:

البيان	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1	ملاحظة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية: التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب المدفوعة عن النتائج			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي التدفقات لأموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(ا)			
تدفقات أموال الخزينة متأتية من أنشطة الاستثمار : المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مادية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن التنازل عن التثبيتات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أموال الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في إعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (ا +ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: بومزايد ابراهيم، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018 ص258

الملحق رقم 04:

	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة	ملاحظة
الرصيد في 12/31/ن-2						
تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة . إعادة تقييم التثبيتات. الأرباح و الخسائر غير المدرجة في الحسابات الحصص المدفوعة . زيادة رأس المال . صافي نتيجة السنة المالية .						
الرصيد في 12/31/ن-1						
تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة . إعادة تقييم التثبيتات . الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات. الحصص المدفوعة . زيادة رأس المال . صافي نتيجة السنة المالية .						
الرصيد في 12/31/ن						

المصدر: بومزايد ابراهيم، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018 ص266

الملحق رقم05:

ميزانية في 2019/12/31

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

EDITION_DU:17/04/2022 11:58

ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA-W- BISKRA

EXERCICE 01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		666 426,56	354 426,56	312 000,00	390 000,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 178 169 494,57	447 821 412,91	730 348 081,66	743 545 256,31
Autres immobilisations corporelles		1 872 892 915,81	1 122 892 914,49	750 868 001,32	698 745 829,54
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		78 000,00		78 000,00	226 340,00
Immobilisations destinés à la cession		17 114 656,33	17 114 656,33		
Impôts différés actif		11 829 141,82		11 829 141,82	9 582 417,52
Comptes de liaison		642 151 547,04		642 151 547,04	863 665 431,60
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 739 381 173,92**	**1 587 316 410,29**	**2 152 065 763,63**	**2 332 634 366,96**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		85 915 640,22		85 915 640,22	100 734 741,24
Créances et emplois assimilés					
Clients		493 233 613,47	361 678 948,03	131 559 665,44	131 711 354,67
Autres débiteurs		4 295 276,18		4 295 276,18	3 102 626,96
Impôts et assimilés		13 827 509,79	13 737 155,36	90 354,43	1 649 974,43
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:17/04/2022 11:58

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		59 226 337,07	100 056 257,91
Autres capitaux propores - Report à nouveau			4 106 255,31
Comptes de liaison (Fusion Absorption)		1 169 939 156,07	1 169 939 156,07
Comptes de liaison		228 552 776,37	268 626 113,78
TOTAL I		**1 457 718 269,51**	**1 542 727 783,07**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		313 820 000,00	313 820 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		10 251 683,45	8 612 344,50
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		40 358 053,88	34 554 543,96
TOTAL II		**364 429 737,33**	**356 986 888,46**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 194 981,20	27 140 558,44
Impôts		3 927 774,30	32 094 508,54
Autres dettes		652 656 325,69	651 475 107,74
Trésorerie passif			
TOTAL III		**669 779 081,19**	**710 710 174,72**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 491 927 088,03**	**2 610 424 846,25**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

ROUTE NATIONNAL N°03 EL -KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DJ:22/03/2022 15:43

EXERCICE 01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		666 426,56	432 426,56	234 000,00	312 000,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Batiments		1 178 169 494,57	461 019 587,20	717 150 907,31	730 348 081,66
Autres immobilisations corporelles		1 874 895 518,26	1 167 612 959,71	707 282 858,55	760 868 001,32
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		78 000,00		78 000,00	78 000,00
Immobilisations destinés à la cession		17 114 656,33	17 114 656,33		
Impôts différés actif		13 440 136,89		13 440 136,89	11 829 141,62
Comptes de liaison		769 068 267,16		769 068 267,16	642 751 547,04
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 869 911 491,76**	1 646 178 329,80	**2 223 733 161,90**	**2 152 065 763,63**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		82 998 462,33		82 998 462,33	85 918 640,22
Créances et emplois assimilés					
Clients		506 659 404,31	361 464 948,03	145 194 456,28	131 559 855,44
Autres débiteurs		3 073 989,46		3 073 989,46	4 295 276,18
Impôts et assimilés		17 113 236,27	13 737 151,36	3 376 084,91	90 354,43
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		162 402 909,76		162 402 909,76	117 997 388,13
TOTAL ACTIF COURANT		**772 248 002,13**	375 202 099,39	**397 045 902,74**	**339 861 324,40**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 642 159 493,89**	2 021 380 429,25	**2 620 779 064,64**	**2 491 927 088,03**

FILIALE CEREALES LES ZIBANS EDITION_DU 22/03/2022 15:42

ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA EXERCICE 01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		137 892 260,96	59 226 337,07
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes de liaison (Fusion Absorption)		1 169 939 156,07	1 169 939 156,07
Comptes de liaison		161 409 395,70	228 552 776,37
TOTAL I		**1 469 240 812,73**	**1 457 718 269,51**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		274 592 500,00	313 820 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		11 747 001,70	10 251 683,45
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		44 760 109,65	40 358 053,88
TOTAL II		**331 099 611,35**	**364 429 737,33**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		34 192 169,20	13 194 981,20
Impôts		8 611 768,80	3 927 774,30
Autres dettes		777 618 094,01	652 656 325,69
Trésorerie passif		16 608,55	
TOTAL III		**820 438 640,56**	**669 779 081,19**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 620 779 064,64**	**2 491 927 088,03**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 06/06/2022

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: كردودي سهام

الرتبة: أستاذ

قسم الارتباط: العلوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر/الليسانس-للطالب (ة): حرزلي حفيظة، طرشي إلهام

الشعبة: العلوم المحاسبية

التخصص: محاسبة

بعنوان: فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن الكشوفات المالية

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

الاستاذ المشرف

كردودي س

رئيس القسم

Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences financières et de la comptabilité

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرارالقرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،

السيد: طرشي إلهام

الصفة: طالب [X] أستاذ باحث [ ] باحث دائم [ ]

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206807183 الصادرة بتاريخ: 2021/6/22

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم: العلوم المالية و المحاسبة

والمكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج [ ] مذكرة ماستر [X] مذكرة ماجستير [ ]

أطروحة دكتوراه [ ]

تحت عنوان: فعالية التدقيق الداخلي في الافصاح عن المعلومات المالية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2022/03/29

إمضاء المعني بالأمر

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences financières et de la comptabilité

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،

السيد: حسين لبار حفيظة .....

الصفة: طالب [X] أستاذ باحث [ ] باحث دائم [ ]

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200899879 الصادرة بتاريخ: 2017/11/16

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم المالية والمحاسبة

والمكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج [ ] مذكرة ماستر [X] مذكرة ماجستير [ ]

أطروحة دكتوراه [ ]

تحت عنوان: دراسة الهيكل المالي في الاقتصاد عن الأزمات المالية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2022/03/29

إمضاء المعني بالأمر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية
الرقم : 223 / ك.ق.ت.ت / 2022

بسكرة في : 13 - 03 - 2022

إلى السيد : مدير مطاحن الزيبان
القنطرة - بسكرة -

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – طرشي إلهام

2 – حرزلي حفيظة

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" فعالية التدقيق الداخلي في الإفصاح عن القوائم المالية في المؤسسة "

تحت إشراف : د/ كردودي سهام

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

المدير العام
كاتب ساسي

ع/ عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المتعلقة
بالطلبة
د . غربي وهيبة

جامعة بسكرة
ص.ب 145 ق.ر. بسكرة